

No. 49905*

**Republic of Korea
and
Jordan**

Convention between the Republic of Korea and the Hashemite Kingdom of Jordan for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income. Seoul, 24 July 2004

Entry into force: 28 March 2005, in accordance with article 28

Authentic texts: Arabic, English and Korean

Registration with the Secretariat of the United Nations: Republic of Korea, 6 July 2012

*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

**République de Corée
et
Jordanie**

Convention entre la République de Corée et le Royaume hachémite de Jordanie en vue d'éviter les doubles impositions et de prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu. Séoul, 24 juillet 2004

Entrée en vigueur : 28 mars 2005, conformément à l'article 28

Textes authentiques : arabe, anglais et coréen

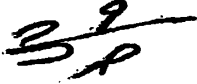
Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : République de Corée, 6 juillet 2012

* Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.

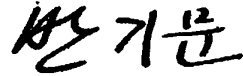
وإشهادا على ما تقدم قام الموقعون أدناه المفوضون كما ينبغي بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت من نسختين أصليتين في سيول هذا اليوم ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٤ باللغات الكورية والعربية والإنجليزية وجميع النسخ فعالة بنفس الدرجة . في حال الاختلاف في التفسير يعتمد النص الإنجليزي .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية



عن حكومة جمهورية كوريا



المادة ٢٩

إنهاء الاتفاقية

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى إنهائها من قبل دولة متعاقدة . ولكل من الدولتين المتعاقبتين إنهاء هذه الاتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية بإعطاء إشعار مكتوب بإنهائها قبل ستة أشهر على الأقل من انتهاء أية سنة ميلادية بعد السنة الخامسة من دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ . وفي هذه الحالة يتوقف سريان مفعول هذه الاتفاقية :

(أ) في كوريا :

(i) بالنسبة للضرائب المقتطعة من المنبع على المبالغ القابلة للدفع في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة الميلادية التي تلي السنة التي أعطي فيها إشعار الإنهاء ؛ و

(ii) بالنسبة للضرائب الأخرى على السنة الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة الميلادية التي تلي السنة التي أعطي فيها إشعار الإنهاء .

(ب) في الأردن :

(i) بالنسبة للضرائب المقتطعة من المنبع على الدخل المتحقق في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة الميلادية التي تلي السنة التي أعطي فيها إشعار الإنهاء ؛ و

(ii) بالنسبة للضرائب الأخرى على الدخل الخاضع للضريبة للسنة الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة الميلادية التي تلي السنة التي أعطي فيها إشعار الإنهاء .

المادة (٢٨)

نفاذ الاتفاقية

٠١ تخطر حكومتا الدولتين المتعاقبتين بعضهما البعض بأن المتطلبات الدستورية لدخول الاتفاقية حيز النفاذ قد تمت .

٠٢ تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الخامس عشر بعد استلام آخر الإشعارين المشار إليهما في الفقرة ١ وتسري أحكامها :

(أ) في كوريا :

(i) بالنسبة للضرائب المقتطعة من المنبع على المبالغ القابلة للدفع في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة الميلادية التي تلي السنة التي تدخل فيها هذه الاتفاقية حيز النفاذ ؛ و

(ii) بالنسبة للضرائب الأخرى على السنة الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة الميلادية التي تلي السنة التي تدخل فيها هذه الاتفاقية حيز النفاذ .

(ب) في الأردن :

(i) بالنسبة للضرائب المقتطعة من المنبع على الدخل المتحقق في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة الميلادية التي تلي السنة التي تدخل فيها هذه الاتفاقية حيز النفاذ ؛ و

(ii) بالنسبة للضرائب الأخرى على الدخل الخاضع للضريبة للسنة الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة الميلادية التي تلي السنة التي تدخل فيها هذه الاتفاقية حيز النفاذ .

المادة ٢٧

الموظفون الدبلوماسيون والقنصليون

لا تمس أحكام هذه الاتفاقية الامتيازات المالية للموظفين الدبلوماسيين أو القنصليين بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام الاتفاقيات الخاصة .

المادة ٢٦

تبادل المعلومات

- ٠١ تبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين المعلومات التي تلزم لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية والقوانين المحلية للدولتين المتعاقبتين فيما يتعلق بالضرائب المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وإلى المدى الذي يكون فرض الضرائب بمقتضاها متفقاً وأحكام هذه الاتفاقية .
- وان تبادل المعلومات غير مقيد بحكم المادة ١ وأية معلومات تتلقاها الدولة المتعاقدة يجب أن تعامل على أنها سرية بذات الطريقة التي تعامل بها المعلومات بموجب القوانين الوطنية لتلك الدولة ، ولا تفضى إلا للأشخاص أو سلطات (بما فيها المحاكم والأجهزة الإدارية) المعنية بالتقديرات والتحصيلات وإجراءات التنفيذ والملاحقة الجزائية والاستئنافات فيما يتعلق بالضرائب المشمولة بهذه الاتفاقية . ويتوجب على هؤلاء الأشخاص أو السلطات استخدام تلك المعلومات لهذه الأغراض فقط . على أنه يجوز لهؤلاء إفشاء هذه المعلومات أمام المحاكم الرسمية أو في الأحكام القضائية .
- ٠٢ لا يجوز بأي حال تفسير أحكام الفقرة ١ من هذه المادة بما يؤدي إلى إلزام إحدى الدولتين المتعاقبتين بما يلي :
- (أ) تنفيذ إجراءات إدارية تتعارض مع القوانين أو النظام الإداري المعمول بها فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛
- (ب) تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقاً للقوانين أو النظم الإدارية المعتادة فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛
- (ج) تقديم معلومات من شأنها إفشاء أسرار متعلقة بالتجارة أو الصناعة أو النشاط التجاري أو المهني أو العمليات التجارية أو معلومات يعتبر الإفشاء بها مخالفاً للنظام العام .

المادة ٢٥

إجراءات الاتفاق المتبادل

- ١٠١ إذا رأى مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين إن الإجراءات في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي إلى خضوعه للضرائب بما يخالف أحكام هذه الاتفاقية جاز له بصرف النظر عن وسائل التسوية التي نصت عليها القوانين الوطنية الخاصة بالدولتين المتعاقبتين أن يعرض قضيته على السلطة المختصة في الدولة التي يقيم فيها أو السلطة المختصة في الدولة التي يحمل جنسيتها إذا كانت قضيته تندرج تحت الفقرة ١ من المادة ٢٤ يجب أن تعرض القضية خلال ثلاث سنوات من تاريخ الإشعار الأول فيما يتعلق بالإجراء المخالف لأحكام هذه الاتفاقية .
- ١٠٢ إذا تبين للسلطات المختصة إن الاعتراض له ما يبرره ولم تستطع بنفسها أن تصل إلى حل مناسب فإنها تحاول أن تسوي الموضوع بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى بقصد تجنب الضرائب التي تخالف أحكام هذه الاتفاقية . أي اتفاق يتم التوصل إليه يجب أن ينفذ بغض النظر عن الحدود الزمنية المنصوص عليها في القانون المحلي للدولتين المتعاقبتين .
- ١٠٣ تسعى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين عن طريق الاتفاق المتبادل لتسوية أية صعوبات أو شكوك ناجمة عن تفسير أو تطبيق الاتفاقية ولها أيضاً أن تتشاور معاً لإزالة أي ازدواج ضريبي في الحالات غير المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- ١٠٤ للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين إجراء اتصالات مباشرة فيما بينها بغرض الوصول إلى اتفاقية بالمعنى الوارد في الفقرات السابقة .

٤ . لا يجوز إخضاع مشروعات إحدى الدولتين المتعاقبتين والتي تملك رأسمالها كله أو بعضه أو يراقبه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة شخص أو أشخاص مقيمون في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو متطلبات متعلقة بهذه الضرائب غير الضرائب أو المتطلبات التي تخضع لها المشاريع المماثلة في تلك الدولة أو تكون أثقل منها عبئاً .

٥ . تطبق أحكام هذه المادة وعلى الرغم من أحكام المادة ٢ على الضرائب من كل نوع وصفة .

المادة ٢٤

عدم التمييز في المعاملة

- ٠ ١ لا يجوز إخضاع مواطني أي من الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو أي متطلب يتعلق بهذه الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي يخضع لها أو يجوز في نفس الظروف أن يخضع لها مواطنو هذه الدولة الأخرى، ولا لأية ضرائب أو التزامات ضريبية أثقل منها عبناً وخصوصاً فيما يتعلق بالإقامة . يطبق هذا الحكم أيضاً بغض النظر عن أحكام المادة ١ على الأشخاص غير المقيمين في إحدى أو كلتا الدولتين المتعاقبتين .
- ٠ ٢ لا تخضع المنشأة الدائمة التي يمتلكها مشروع تابع لإحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى لضرائب تفرض عليها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أكثر عبناً من الضرائب التي تفرض على المشروعات التابعة لتلك الدولة الأخرى والتي تزاوئ نفس النشاط . ولا يجوز تفسير هذا النص على أنه يلزم إحدى الدولتين المتعاقبتين بأن تمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أية تخفيضات أو إعفاءات أو خصميات شخصية فيما يتعلق بالضرائب مما تمنحه لمقيميها بسبب الحالة المدنية أو الالتزامات العائلية .
- ٠ ٣ باستثناء ما ورد في أحكام الفقرة ١ من المادة ٩ والفقرة ٧ من المادة ١١ أو الفقرة ٤ من المادة ١٢ إذا دفع مشروع دولة متعاقدة مطالبة بدين أو حقوق اختراع أو أية مدفوعات أخرى إلى مقيم في الدولة الأخرى فإنه لغايات تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لهذا المشروع يجري تنزيل تلك المطالبة بدين والحقوق والدفعات تماماً وكأنها مدفوعة إلى أحد مقيمي الدولة المتعاقدة الأولى .

المادة ٢٣

استبعاد الأزواج الضريبي

- ٠١ في حالة كوريا :
- مع مراعاة أحكام قانون الضريبة الكوري فيما يخص إعطاء مخصص كتقاص مقابل الضريبة الكورية بالنسبة للضريبة القابلة للدفع في أي دولة خلاف كوريا (التي يجب أن لا تؤثر على المبدأ العام في القانون) .
- إذا تآتى لمقيم في كوريا دخل من الأردن يمكن أن يخضع للضريبة في الأردن بموجب قوانين الأردن وفقاً لإحكام هذه الاتفاقية، فيما يتعلق بهذا الدخل، فإن مقدار الضريبة الأردنية القابلة للدفع يجب أن يسمح به كتقاص مقابل الضريبة الكورية القابلة للدفع المفروضة على هذا المقيم . وعلى أي حال ، فإن مقدار التقاص يجب أن لا يتجاوز الجزء من الضريبة الكورية كما هو محتسب قبل إعطاء التقاص بما يتلاءم وذلك الدخل .
- ٠٢ في حالة الأردن :
- إذا تآتى لمقيم في الأردن دخل يمكن أن يخضع - وفقاً لإحكام هذه الاتفاقية - للضريبة في كوريا ، فعلى الأردن أن تسمح بتنزيل من الضريبة المفروضة على دخل هذا المقيم مبلغاً مساو لضريبة الدخل المدفوعة في كوريا .
- على أي حال فإن هذا التنزيل يجب أن لا يتجاوز ذلك الجزء من الضريبة كما هي محتسبة قبل إعطاء التنزيل الذي يعزى لذلك الدخل .
- ٠٣ (أ) إذا كان وفقاً لقوانين الدولة المتعاقدة ضرائب مشمولة بهذه الاتفاقية معفاة أو مخفضة بموجب إجراءات خاصة لتحفيز الاستثمار لمدة محدودة من الزمن ، وكانت هذه الضرائب يمكن أن تدفع وفقاً لإحكام هذه الاتفاقية ولكن تم إعفاؤها أو تخفيضها فإتها تعتبر مدفوعة لأغراض الفقرة ١ .
- (ب) تطبق أحكام الفقرة ٣ على السنوات العشر الأولى التي تصبح فيها الاتفاقية نافذة، ويجوز للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين التآاور فيما بينها لتحديد فيما إذا كان يجب تمديد هذه المدة .

المادة ٢٢

الدخول الأخرى

- ٠١ إن عناصر دخل المقيم في دولة متعاقدة وغير المنصوص عليها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط ، باستثناء الحالة التي يكون فيها الدخل متأتياً من مصادر موجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى حيث يمكن أن يخضع للضريبة أيضاً في تلك الدولة الأخرى .
- ٠٢ لا تطبق أحكام الفقرة ١ على الدخل ، خلاف الدخل المتأتي من الأموال غير المنقولة كما عرفت في الفقرة ٢ من المادة ٦ ، إذا كان مستلم هذا الدخل مقيماً في دولة متعاقدة ويقوم بعمل تجاري أو صناعي في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة أو يؤدي خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت في الدولة المتعاقدة الأخرى وكان الحق أو الملكية التي دفع عنها الدخل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت . ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٤ حسب مقتضى الحال .

المادة ٢١

المعلمون والباحثون

- ٠١ إن الفرد الذي يزور دولة متعاقدة لغرض التعليم أو القيام ببحث في جامعة أو كلية أو مدرسة أو معهد تعليمي آخر مشابه معترف به كمنظمة غير ربحية من قبل حكومة هذه الدولة المتعاقدة والذي كان للتو قبل زيارته مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى يجب أن يعفى من الضريبة في الدولة المذكورة أولاً عن أي مخصصات يتلقاها لقاء هذا التعليم أو البحث لمدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ زيارته الأولى لهذا الغرض .
- ٠٢ لا تطبق أحكام الفقرة ١ على الدخل المتأتي من بحث إذا كان القيام بهذا البحث ليس للصالح العام ولكنه أساساً للمنفعة الخاصة العائدة لشخص أو أشخاص معينين .

المادة ٢٠

الطلاب

المبالغ التي يتلقاها طالب أو تلميذ متمرن في دولة متعاقدة والذي كان للتو قبل زيارة الدولة المتعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى والذي هو موجود في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً فقط لغايات التعلم أو التدريب ويتلقى أموالاً لغايات المعيشة أو التعليم أو التدريب لا تخضع للضريبة في تلك الدولة شريطة أن تكون هذه المبالغ ناشئة من مصادر خارج تلك الدولة المتعاقدة .

- ٤٠ • تطبق أحكام الفقرات (١، ٢، ٣) من هذه المادة بشكل مماثل فيما يتعلق بالرواتب والأجور والمخصصات المماثلة الأخرى أو الرواتب التقاعدية المدفوعة من قبل مؤسسات حكومية أو البنك المركزي أو أي بنوك أخرى مملوكة بالكامل لحكومة الدولة المتعاقدة الأخرى ، كما يتم الاتفاق عليه من وقت لآخر بين السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين .

المادة ١٩

الخدمة الحكومية

- ٠١ (أ) الرواتب والأجور والمخصصات المماثلة الأخرى ، عدا عن راتب التقاعد ، المدفوعة من قبل دولة متعاقدة أو إحدى وحداتها السياسية أو من قبل سلطاتها المحلية إلى فرد لقاء خدمات مؤداة لهذه الدولة أو إحدى وحداتها أو سلطاتها تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط .
- (ب) وعلى أية حال، تخضع هذه الرواتب والأجور والمخصصات المماثلة الأخرى للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا كانت الخدمات مؤداة في تلك الدولة وكان الفرد مقيماً في تلك الدولة الذي هو :
- (i) أحد مواطنيها ؛ أو
- (ii) لم يصبح مقيماً في تلك الدولة فقط لأغراض تأدية الخدمات .
- ٠٢ (أ) إن أي راتب تقاعدي مدفوع من قبل أو من أموال دولة متعاقدة أو إحدى وحداتها السياسية أو سلطاتها المحلية إلى فرد لقاء خدمات أداها لتلك الدولة المتعاقدة أو إحدى وحداتها أو سلطاتها تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط .
- (ب) وعلى أية حال ، فإن الراتب التقاعدي المذكور آنفا يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان ذلك الفرد مقيماً في تلك الدولة وأحد مواطنيها .
- ٠٣ تطبيق أحكام المواد (١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨) على الرواتب والأجور والمخصصات المماثلة الأخرى والرواتب التقاعدية والمتعلقة بالخدمات المؤداة والمتصلة بعمل تجاري أو صناعي تقوم به دولة متعاقدة أو إحدى وحداتها السياسية أو سلطة محلية فيها .

المادة ١٨

الرواتب التقاعدية والمساهمات

- ٠١ مع مراعاة أحكام الفقرة ٢ من المادة ١٩ فإن أي راتب تقاعدي أو مساهمات وأي مخصص آخر مماثل مدفوع إلى مقيم في دولة متعاقدة كعوض عن خدمة سابقة تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط .
- ٠٢ تعني كلمة " مساهمة " مبلغ معلوم قابل للدفع بشكل دوري في أوقات محددة خلال فترات زمنية محددة أو معينة بموجب التزام يجعل الدفعات في مقابل تعويض تام وملام نقداً أو بما يقوم بالنقد .

المادة ١٧

الفنانون والرياضيون

- ٠١ بغض النظر عن أحكام المادتين (١٤، ١٥) فإن الدخل الذي يجنيه مقيم في دولة متعاقد من أعمال الترفيه والتسلية، مثل المسرح والسينما والإذاعة والتلفزيون والموسيقى، أو الرياضة من نشاطاته الشخصية الممارسة على هذا الوجه في الدولة المتعاقدة الأخرى، يمكن أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
- ٠٢ إذا كان الدخل المتأتي من النشاطات الشخصية تلك لا يعود إلى الفنان أو الرياضي نفسه وإنما يعود إلى شخص آخر، وبغض النظر عن أحكام المواد (٧، ١٤، ١٥) فإن ذلك الدخل يمكن أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نفذ فيها هذا النشاط.
- ٠٣ بغض النظر عن أحكام الفقرتين (١، ٢) من هذه المادة، فإن الدخل الذي يحققه الفنانون أو الرياضيون المقيمون في دولة متعاقدة من نشاطات ممارسة في الدولة المتعاقدة الأخرى بموجب برنامج خاص للتبادل الثقافي يتم بين الاتفاق عليه ما بين حكومتى الدولتين المتعاقدتين، يعفى من الضريبة في هذه الدولة الأخرى.

المادة ١٦

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

- ١- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وغيرها من الدفعات المماثلة التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضواً بمجلس الإدارة أو بهيئة مماثلة لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن إخضاعها للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ٢- الرواتب والأجور والمخصصات المماثلة التي يجنيها مقيم في دولة متعاقدة بصفته موظف من مستوى الإدارة العليا في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن إخضاعها للضريبة في هذه الدولة الأخرى .

المادة ١٥

الخدمات الشخصية غير المستقلة

١٠ مع عدم الإخلال بأحكام المواد (١٦، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١) تخضع الرواتب والأجور وغيرها من المخصصات المماثلة التي يجنيها مقيم في دولة متعاقدة من الاستخدام للضريبة في هذه الدولة فقط ما لم يمارس الاستخدام في الدولة المتعاقدة الأخرى . فإذا مورس هذا النشاط في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن المبالغ المتأتية من هذا النشاط يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢٠ بغض النظر عن أحكام الفقرة ١ ، فإن المخصصات التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة من استخدام مورس في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأولى المذكورة إذا :

(أ) كان مستلم المخصصات موجوداً في الدولة الأخرى لمدة أو لمدد لا تتجاوز مجموعها (١٨٣) يوماً في أي اثني عشر شهراً تبتدئ أو تنتهي في السنة المالية المعنية ؛ و

(ب) كانت المخصصات قد دفعت من قبل أو بالنيابة عن مستخدم غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛ و

(ج) كانت المخصصات لا تتحملها منشأة دائمة أو مركز ثابت يملكها مستخدم في الدولة المتعاقدة الأخرى .

٣٠ بغض النظر عن الأحكام السابقة لهذه المادة ، فإن المخصصات المتأتية من الاستخدام الذي يمارس على ظهر سفينة أو طائرة يشغلها مشروع مقيم في دولة متعاقدة في النقل الدولي تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط .

المادة ١٤

الخدمات الشخصية المستقلة

٠١ الدخل الذي يحققه شخص مقيم في الدولة المتعاقدة من خدمات مهنية أو نشاطات أخرى ذات طبيعة مستقلة يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط . يمكن إخضاع مثل هذا الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى في الأحوال التالية :

(أ) إذا كان له مركز ثابت وبصفة منتظمة تحت تصرفه في الدولة المتعاقدة الأخرى لأغراض تأدية نشاطاته ، ففي هذه الحالة يجوز أن يخضع الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط وبالقدر الذي يعزى فيه إلى ذلك المركز الثابت ؛ أو

(ب) إذا كان تواجدته في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لمدد تبلغ أو تتجاوز في مجملها (١٨٣) يوماً في السنة المالية المعنية ؛ ففي هذه الحالة، يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط مقدار الدخل المتحقق من النشاط الممارس في الدولة المتعاقدة الأخرى .

٠٢ تشمل عبارة " الخدمات المهنية " بوجه خاص النشاطات المستقلة العلمية، والأدبية، والفنية، والتربوية، والتعليمية وكذلك النشاطات المستقلة الخاصة بالأطباء والمحامين والمهندسين والمعماريين وأطباء الأسنان والمحاسبين .

المادة ١٣

الأرباح الرأسمالية

- ٠١ الأرباح التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة كما عرفت في المادة ٦ والموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن إخضاعها للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى .
- ٠٢ الأرباح المتأتية من نقل ملكية الأموال المنقولة التي تشكل جزءاً من الملكية التجارية والصناعية لمنشأة دائمة والتي يملكها مشروع في دولة متعاقدة وموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو من نقل ملكية أموال منقولة تخص مركزاً ثابتاً يعود إلى شخص مقيم في دولة متعاقدة وموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغايات إنجاز خدمات شخصية مستقلة ، فإن هذه الأرباح بما فيها الأرباح المتأتية من نقل ملكية المنشأة الدائمة (سواء لوحدها أو مع المشروع بأكمله) أو من نقل ملكية المركز الثابت يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .
- ٠٣ الأرباح المتأتية من نقل ملكية السفن أو الطائرات ، المشغلة في النقل الدولي أو الأموال المنقولة التي تخص تشغيل تلك السفن أو الطائرات تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون المشروع مقيماً فيها .
- ٠٤ الأرباح المتأتية من نقل أسهم رأس مال الشركة التي تكون أموالها مكونة بشكل مباشر أو غير مباشر وبشكل أساسي من ملكية غير منقولة موجودة في الدولة المتعاقدة يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة .
- ٠٥ الأرباح المتأتية من نقل أي ملكية بخلاف تلك المشار إليها في الفقرات (١ ، ٢ ، ٣) تخضع للضريبة فقط في الدولة التي يكون المتصرف بالملكية مقيماً فيها .

٥٠ . تعتبر حقوق الاختراع إنها نشأت في دولة متعاقدة إذا كان دافعها مقيماً في تلك الدولة ، وعلى أية حال ، إذا كان الشخص دافع حقوق الاختراع ويغض النظر عما إذا كان مقيماً في الدولة المتعاقدة أو غير مقيم فيها ، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة أو مركزاً " ثابتاً " ذا صلة بالالتزام بدفع حقوق الاختراع التي نشأت ، وتحملت هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت تلك الحقوق ، فإن هذه الحقوق تعتبر أنها نشأت في الدولة المتعاقدة والتي توجد فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .

٦٠ . بسبب وجود علاقات خاصة بين دافع حقوق الاختراع والمالك المنتفع أو بين كليهما وبين شخص آخر ، إذا كان مقدار هذه الحقوق مع الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام أو المعلومات التي دفعت عنها يتجاوز المبلغ الذي تم الاتفاق عليه بين الأشخاص المذكورين في حال غياب مثل تلك العلاقات الخاصة ، فإن أحكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الأخير المذكور . وفي مثل هذه الحالة يبقى الجزء الفائض خاضعاً للضريبة طبقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين ، مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية .

المادة ١٢

حقوق الاختراع

- ٠١ إن حقوق الاختراع الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .
- ٠٢ وعلى أية حال فإنه يمكن إخضاع حقوق الاختراع المذكورة أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ووفقاً لقوانينها ، ولكن إذا كان المالك المستفيد لحقوق الاختراع (كما عرفت في الفقرة (٣) من هذه المادة) مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى فلا تتجاوز للضريبة المفروضة ١٠% من المبلغ الإجمالي لحقوق الاختراع .
- ٠٣ تعني عبارة "حقوق الاختراع" حين استعمالها في هذه المادة المبالغ المقبوضة من أي نوع مقابل استعمال ، أو الحق في استعمال حقوق التأليف أو الطبع لأي إنتاج أدبي أو فني أو علمي بما في ذلك الأفلام السينمائية أو براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو خطة ، أو تركيبه سريه أو إجراءات تصنيع أو مقابل استعمال أو الحق في استعماله أية معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو مقابل معلومات تتعلق بخبرة صناعية أو تجارية أو علمية .
- ٠٤ لا تطبق أحكام الفقرتين (١ ، ٢) من هذه المادة إذا كان المالك المنتفع لحقوق الاختراع والمقيم في دولة متعاقدة يمارس عملاً تجارياً أو صناعياً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها حقوق الاختراع من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى أو ينجز فيها خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت له فيها وكان الاختراع أو ملكيته الذي دفع عنه العوض متصلاً اتصالاً وثيقاً بتلك المنشأة الدائمة أو ذلك المركز الثابت . ففي مثل هذه الحالة يجري تطبيق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٤ حسب مقتضى الحال .

٦ . تعتبر الفوائد إنها نشأت في دولة متعاقدة إذا كان دافعها مقيماً في تلك الدولة . وعلى أية حال ، إذا كان الشخص دافع الفائدة ، وبغض النظر عما إذا كان مقيماً في الدولة المتعاقدة أو غير مقيم فيها ، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة أو مركز ثابتاً ذا صلة وثيقة بالمديونية التي نشأت ودفعت الفائدة عنها وتحملت هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت تلك الفائدة فإن مثل هذه الفائدة تعتبر أنها نشأت في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .

٧ . بسبب وجود علاقات خاصة بين دافع الفائدة والمالك المنتفع بها أو بين كليهما وبين شخص آخر، إذا كان مقدار هذه الفائدة بالنظر إلى الدين الذي دفعت عليه يتجاوز المبلغ الذي تم الاتفاق عليه بين الأشخاص المذكورين في حال غياب مثل تلك العلاقة الخاصة ، فإن أحكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الأخير المذكور . وفي مثل هذه الحالة فإن الجزء الفائض من الدفعات يبقى خاضعاً للضريبة طبقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية .

المادة ١١

الفائدة

- ٠١ إن الفائدة الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .
- ٠٢ وعلى أية حال فإنه يمكن إخضاع القوائد المذكورة أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ووفقاً لقوانينها ، ولكن إذا كان المالك المستفيد للفائدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فلا تتجاوز الضريبة المفروضة ١٠% من المبلغ الإجمالي للفائدة .
- ٠٣ بغض النظر عن أحكام الفقرة ٢ ، فإن الفائدة الناشئة في دولة متعاقدة والمتحققة لحكومة الدولة المتعاقدة الأخرى بما في ذلك المؤسسات الحكومية والبنك المركزي أو أية بنوك أخرى مملوكة بالكامل لحكومة الدولة المتعاقدة الأخرى يجب أن تعفى من الضريبة في الدولة المذكورة أولاً .
- ٠٤ تعني كلمة " الفائدة " عند استعمالها في هذه المادة للدخل المتأتي من المطالبة بدين من أي نوع مؤمن أو غير مؤمن برهن وسواء كان للدائن حق الاشتراك في أرباح المدين أو لم يكن له هذا الحق ، وتعني تلك الكلمة بوجه خاص الدخل المتأتي من السندات الحكومية والدخل من إسناد الدين بما فيها أية أقساط أو جوائز مرتبطة بهذه الأسهم والسندات الحكومية . ولا تعتبر غرامات التأخير في الدفع كفائدة لأغراض هذه المادة .
- ٠٥ لا تطبق أحكام الفقرتين (١ ، ٢) إذا كان المالك المنتفع للفائدة والمقيم في دولة متعاقدة يمارس عملاً تجارياً في الدولة المتعاقدة الأخرى حيث تنشأ الفائدة من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو إذا كان المالك المنتفع ينجز في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت له فيها وكانت المطالبة التي دفعت الفائدة عنها متصلة اتصالاً وثيقاً بالمنشأة الدائمة أو المركز الثابت . ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٤ حسب مقتضى الحال .

٥٠ في الحالة التي تجني فيها شركة مقيمة في دولة متعاقدة أرباحاً أو دخلاً من الدولة المتعاقدة الأخرى فإن هذه الدولة المتعاقدة الأخرى لا يجوز أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم المدفوعة من قبل الشركة إلا بالقدر الذي تكون فيه أرباح الأسهم مدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى أو كانت ملكية الأسهم المدفوعة بسببها الأرباح مرتبطة بشكل فعال بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت الموجود في الدولة الأخرى ، ولا تخضع الشركة غير الموزعة للأرباح إلى ضريبة على الأرباح غير الموزعة حتى ولو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو أرباح الأسهم غير الموزعة تتكون بشكل كامل أو جزئي من دخل أو أرباح ناشئة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى .

المادة ١٠

أرباح الأسهم

- ١٠١ إن أرباح الأسهم المدفوعة من قبل شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- ١٠٢ على أي حال ، يمكن إخضاع أرباح الأسهم هذه للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة دافعة أرباح الأسهم مقيمة فيها وفقاً لقوانين تلك الدولة ولكن إذا كان المالك المنتفع لأرباح الأسهم مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى يجب أن لا تتجاوز الضريبة المفروضة من قبل الدولة المذكورة أولاً "١٠" بالمائة من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم الموزعة فعلياً .
ولن تؤثر أحكام هذه الفقرة على فرض الضريبة على الشركة بالنسبة للأرباح التي دفعت منها أرباح الأسهم .
- ١٠٣ تعني كلمة " أرباح الأسهم " على الوجه الذي استعملت فيه في هذه المادة الدخل من الأسهم ، أو أية حقوق أخرى غير المطالبات بديون وكذلك المشاركة في الأرباح ، والدخل من حقوق المساهمة الأخرى التي تخضع لذات المعاملة الضريبية كالدخل من الأسهم بموجب قوانين الدولة التي تعتبر الشركة الموزعة مقيمة فيها .
- ١٠٤ لا تسري أحكام الفقرتين (١ ، ٢) إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم والمقيم في دولة متعاقدة يقوم بأعمال تجارية في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تكون الشركة الدافعة لأرباح الأسهم مقيمة فيها وذلك من خلال منشأة دائمة موجودة فيها ، أو تؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود فيها ، وكانت ملكية الأسهم المدفوعة بسببها التوزيعات مرتبطة بشكل فعال بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت، ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة ٧ أو المادة ١٤ حسب مقتضى الحال .

المادة ٩

المشاريع المتداخلة

- ٠١ إذا (أ) ساهم مشروع لإحدى الدولتين المتعاقدين بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو
- (ب) ساهم نفس الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع دولة متعاقدة ومشروع الدولة المتعاقدة الأخرى ،
- وفي أي من الحالتين كانت الشروط المفروضة بين المشروعين فيما يتعلق بعلاقتهم التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي تكون بين مشاريع مستقلة فإن أية أرباح يمكن أن يحققها أي المشروعين لو لم تكن هذه الشروط قائمة ولم يحققها بسبب هذه الشروط يمكن للدولة المتعاقدة أن تحتسبها ضمن أرباح هذا المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك .
- ٠٢ إذا كانت دولة متعاقدة تضمن أرباح مشروعها - وتفرض الضريبة تبعاً لذلك - أرباحاً حوسب مشروع الدولة الأخرى عليها ضريبياً فيها ، وكانت تلك الأرباح المضمنة يمكن أن تكون قد تانت لمشروع الدولة الأولى إذا كانت الشروط التي تمت بين هذين المشروعين شروطاً تتم بين مشاريع مستقلة، فإن الدولة المتعاقدة الأخرى ستجري التعديل الملائم على مبلغ الضريبة المفروضة فيها على تلك الأرباح . وعند إجراء التعديل المذكور يجب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية وعلى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين أن تتشاور عند الضرورة .
- ٠٣ على الدولة المتعاقدة أن لا تغير ربح المشروع في الظروف المشار إليها في الفقرة ٢ بعد انقضاء الحدود الزمنية المنصوص عليها في قوانينها الضريبية .

المادة ٨

الشحن والنقل الجوي

- ٠١ إن الأرباح المتحققة لمشروع دولة متعاقدة من تشغيل السفن والطائرات في النقل الدولي تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة .
- ٠٢ لإغراض هذه المادة ، الأرباح المتأتية من تشغيل السفن والطائرات في النقل الدولي تعني الأرباح المتحققة لمشروع كما هو وارد في الفقرة ١ من النقل بواسطة البحر أو الجو على التوالي ، للمسافرين والبريد والحيوانات أو البضائع التي يقوم بها مالكو أو مستأجرو السفن أو الطائرات ما عدا النقل على أساس القارب الفارغ وتشمل :
- (أ) بيع التذاكر لغرض النقل بالنيابة عن مشروع آخر ؛
 (ب) أي نشاط آخر مرتبط مباشرة بهذا النقل ؛ و
 (ج) تأجير السفن أو الطائرات عرضياً لأي نشاط مرتبط مباشرة بمثل هذا النقل .
- ٠٣ إن أرباح مشروع الدولة المتعاقدة للورد في الفقرة ١ الناشئة من استعمال وصيانة أو تأجير الحاويات (بما في ذلك القاطرات والمراكب وأي معدات لها علاقة بنقل الحاويات) المستخدمة والمتعلقة بتشغيل السفن والطائرات في النقل الدولي تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة .
- ٠٤ إن أحكام الفقرة ١ تطبق أيضاً على الأرباح المتأتية من خلال المشاركة في تجمع أو عمل مشترك أو من تشغيل رقم ورمز مشترك أو من وكالة تشغيل عالمية .

- ٥٠ إن مجرد شراء السلع أو البضائع التجارية من قبل المنشأة الدائمة لحساب المشروع لا يكون بحد ذاته أرباحاً للمنشأة الدائمة .
- ٥٦ لإغراض الفقرات السابقة ، فإن الأرباح التي تخص المنشأة الدائمة تحدد بنفس الطريقة سنوياً ما لم يكن هناك أسباب سليمة وكافية للعمل بغير ذلك .
- ٥٧ إذا كانت الأرباح تتضمن عناصر من الدخل تتناولها على انفراد مواد أخرى في هذه الاتفاقية فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة .

المادة ٧

الأرباح التجارية والصناعية

- ١٠ تخضع أرباح مشروع الدولة المتعاقدة للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم يزاول المشروع نشاطاً تجارياً أو صناعياً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة . وإذا كان المشروع يزاول نشاطاً على الوجه السابق من خلال منشأة دائمة فإن أرباحه يمكن أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن بالقدر الذي يعزى إلى تلك المنشأة الدائمة .
- ٢٠ مع مراعاة أحكام الفقرة (٣) إذا كان مشروع إحدى الدولتين المتعاقدين يزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، فإن أرباح المشروع الناتجة من نشاط المنشأة الدائمة في كل من الدولتين المتعاقدين تحدد كما لو كانت مشروعاً مستقلاً يمارس نفس النشاط أو نشاطاً مماثلاً تحت نفس الظروف أو في ظروف مماثلة ويتعامل كلياً بصفة مستقلة مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له .
- ٣٠ عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة يسمح بتنزيل المصاريف التي أنفقت لأغراض الأعمال التجارية للمنشأة الدائمة بما في ذلك المصاريف التنفيذية والمصاريف الإدارية العامة التي أنفقت سواء في الدولة الكائنة فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر .
- ٤٠ إذا جرت العادة في الدولة المتعاقدة على تحديد الأرباح الخاصة بمنشأة دائمة على أساس نسبة كل جزء من أرباح المشروع الكلية على كل جزء من أجزائه المختلفة فلا يوجد في الفقرة (٢) ما يمنع الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس هذا التقسيم كما جرت العادة ، وعلى أي حال ، فإن الطريقة المتبعة في التقسيم يجب أن تتفق نتیجتها مع المبادئ الواردة في هذه المادة .

المادة ٦

الدخل من ملكية الأموال غير المنقولة

- ٠١ يمكن أن يخضع الدخل المتأتي لشخص مقيم في الدولة المتعاقدة من ملكية الأموال غير المنقولة (بما فيها الدخل من الزراعة أو الحراج) الموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .
- ٠٢ يكون لعبارة " الأموال غير المنقولة " المعنى المعطى لها بموجب قانون الدولة المتعاقدة التي توجد فيها الأموال مدار البحث . وتشمل هذه العبارة في أي حال ، الأموال الملحقة بالأموال غير المنقولة بالتبعية والحيوانات والمعدات المستعملة في الزراعة والتحريج والحقوق التي تطبق عليها أحكام القانون العام بشأن ملكية الأراضي ومنشأتها وحق الانتفاع بالأموال غير المنقولة والحق في دفعات متغيرة أو ثابتة مقابل تشغيل أو الحق في تشغيل الرواسب المعدنية والمنابع والموارد الطبيعية الأخرى ، ولا تعتبر السفن والطائرات من الأموال غير المنقولة .
- ٠٣ تطبق أحكام الفقرة (١) على الدخل المتأتي من الاستعمال المباشر للأموال غير المنقولة أو تأجيرها أو استعمالها على أي نحو آخر .
- ٠٤ تطبق أحكام الفقرتين (١ ، ٣) كذلك على الدخل الناتج من الأموال غير المنقولة المملوكة للمشروع والدخل الناتج من الأموال غير المنقولة المستعمل لإنجاز خدمات شخصية مستقلة .

- (ب) الاحتفاظ بمخزون السلع أو البضائع العائدة للمشروع فقط من أجل التخزين أو العرض أو التسليم ؛
- (ج) الاحتفاظ بمخزون السلع أو البضائع العائدة للمشروع فقط لغايات معالجتها وإنتاجها من قبل مشروع آخر ؛
- (د) الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري مخصص فقط لشراء السلع أو البضائع أو لجمع المعلومات لأغراض المشروع ؛
- (هـ) الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري مخصص فقط لأي نشاط آخر متعلق بالمشروع ذي طبيعة تحضيرية أو مساعدة ؛ و
- (و) الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري فقط من أجل تجميع النشاطات المذكورة في البنود من (أ - هـ) من هذه الفقرة شريطة أن يكون إجمالي النشاط الناتج من عملية التجميع الممارس في المكان الثابت للعمل التجاري ذات صفة تحضيرية أو مساعدة .

٥٠. بغض النظر عما ورد في أحكام الفقرتين (١ - ٢) إذا قام شخص باستثناء- الوكيل المستقل الذي تسري عليه أحكام الفقرة (٦) - بالتصرف في دولة متعاقدة للمشروع أو بالنيابة عن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى فإن ذلك المشروع يعتبر أن له منشأة دائمة في الدولة المذكورة أولاً فيما يتعلق بالنشاطات التي يمارسها ذلك الشخص للمشروع ، إذا كان هذا الشخص لديه سلطة ويمارس بالعادة إبرام العقود باسم المشروع ، ما لم تكن نشاطات ذلك الشخص مقتصرة على تلك النشاطات المنصوص عليها في الفقرة (٤) والتي إذا كانت قد جرت ممارستها من خلال مكان ثابت للعمل التجاري ، لا تجعل من هذا المكان الثابت منشأة دائمة بموجب أحكام تلك الفقرة .

٦٠. لا يعتبر مشروع تابع لإحدى الدولتين المتعاقدين أن له منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لمجرد قيامه بأعمال تجارية في تلك الدولة الأخرى من خلال سمسار أو وكيل عام بالعمولة أو أي وكيل آخر له وضع مستقل عن المشروع شريطة قيام هؤلاء الأشخاص بالتصرف الاعتيادي في مصالحهم وأعمالهم الخاصة .

٧٠. حقيقة كون الشركة المقيمة في الدولة المتعاقدة تسيطر أو مسيطر عليها من قبل شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو التي تقوم بعمل تجاري في الدولة المتعاقدة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو غير ذلك) لا تجعل أي من الشركتين منشأة دائمة للأخرى .

المادة ٥

المنشأة الدائمة

- ٠١ لأغراض هذه الاتفاقية ، تعني عبارة " المنشأة الدائمة " مكان ثابت للعمل التجاري الذي يزاول من خلاله النشاط التجاري للمشروع كلياً أو جزئياً .
- ٠٢ تشمل عبارة " المنشأة الدائمة " بوجه خاص :
- (أ) مكان الإدارة ؛
 (ب) الفرع ؛
 (ج) المكتب ؛
 (د) المصنع ؛
 (هـ) المشغل ؛
 (و) المنتج ، أو بنز البترول أو الغاز ، أو المحجر أو أي مكان آخر لاستخراج المصادر الطبيعية ؛ و
 (ز) المخزن أو الأماكن المستخدمة كمنافذ للبيع .
- ٠٣ وتشمل عبارة " المنشأة الدائمة " أيضاً :
- (أ) موقع البناء أو الإنشاء أو مشروع التجميع أو التركيب أو أي نشاطات إشرافية لها علاقة بنفس المشروع شريطة استمرار ذلك الموقع أو المشروع أو النشاطات لمدة تزيد على الأثني عشر شهراً ؛
- (ب) تقديم الخدمات بما فيها الخدمات الاستشارية التي يقدمها مشروع عن طريق العاملين أو أفراد آخرين معينين من قبل المشروع لهذه الأغراض إذا استمرت تلك الأنشطة (لنفس المشروع أو لمشروع آخر مرتبط به) داخل الدولة لمدة تزيد في مجموعها على (١٨٣) يوماً خلال فترة اثني عشر شهراً .
- ٠٤ بغض النظر عن الأحكام السابقة من هذه المادة لا تشمل عبارة المنشأة الدائمة ما يلي :
- (أ) استعمال التسهيلات فقط لأغراض التخزين أو عرض أو تسليم السلع أو البضائع التجارية العائدة للمشروع ؛

المادة ٤ المقيم

٠١ لأغراض هذه الاتفاقية تعني عبارة " مقيم في دولة متعاقدة " أي شخص يكون بموجب قوانين تلك الدولة خاضعاً للضريبة فيها بسبب موطنه أو إقامته أو مكان المكتب الرئيسي أو الأساسي أو مركز إدارته أو بسبب أي معيار آخر ذو طبيعة مشابهة وتتضمن أيضاً تلك الدولة وأية وحدة سياسية أو سلطة محلية فيها . وعلى أي حال ، لا تشمل العبارة أي شخص يخضع للضريبة في تلك الدولة بالنظر فقط إلى دخل من مصادر في تلك الدولة .

٠٢ إذا كان فرد ما بموجب أحكام الفقرة (١) من هذه المادة مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين فيحدد وضعه وفقاً للآتي :

(أ) يعتبر مقيماً في الدولة التي يكون له فيها مسكن دائم ؛ وإذا كان له مسكن دائم في كلتا الدولتين فيعتبر مقيماً في الدولة التي تربطه بها روابط شخصية واقتصادية أو ثق (مركز مصالح حيوية) ؛

(ب) إذا تعذر تحديد الدولة التي يوجد فيها مصالحه الحيوية ، أو إذا لم يكن له مسكن دائم في أي من الدولتين المتعاقبتين فإنه يعتبر مقيماً فقط في الدول التي يكون له فيها إقامة معادة ؛

(ج) إذا كانت له إقامة معادة في كلتا الدولتين المتعاقبتين أو لم تكن له إقامة معادة في أي منهما ، فإنه يعتبر مقيماً فقط في الدولة التي يكون أحد مواطنيها ؛

(د) إذا كان مواطناً في كلتا الدولتين أو لم يكن مواطناً في أي منهما فإن السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين تحل المسألة باتفاق مشترك .

٠٣ إذا اعتبر شخص من غير الأفراد ، واستناداً لإحكام الفقرة (١) ، مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين ، فيعتبر مقيماً في الدولة التي يوجد بها مركز إدارته الفعال . في حال نشوء شكوك ، على السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقبتين أن تحل المسألة باتفاق مشترك .

(ز) تعني عبارتي " مشروع الدولة المتعاقدة " و" مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى " على التوالي مشروع ينفذه مقيم في الدولة المتعاقدة ومشروع ينفذه مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

(ح) تعني عبارة " النقل الدولي " أي نقل يتم بواسطة سفينة أو طائرة يشغله مشروع دولة متعاقدة ، باستثناء الحالة التي تشغل فيها السفينة أو الطائرة بين أماكن في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط ؛

(ط) تعني كلمة " مواطن "

(i) أي فرد يحمل جنسية دولة متعاقدة ؛

(ii) أي شخص قانوني أو شركة تضامن أو شركة تستمد وضعها هذا من القوانين السارية المفعول في الدولة المتعاقدة ؛

(ي) تعني عبارة " السلطة المختصة " :

(i) في كوريا ، وزير المالية والاقتصاد أو من يفوضه ؛

(ii) في الأردن ، وزير المالية أو من يفوضه .

٥٢ فيما يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة متعاقدة في أي وقت ، يكون لأي تعبير لم يجر تعريفه في هذه الاتفاقية ، وما لم يتطلب السياق غير ذلك ، ذات المعنى الذي يعنيه في ذلك الوقت في قوانين الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها هذه الاتفاقية ، ويسود المعنى المعطى للتعبير بموجب القوانين الضريبية الواجبة التطبيق في الدولة المتعاقدة على أي معنى معطى له بموجب قوانين أخرى سارية المفعول في تلك الدولة .

المادة ٣

تعريفات عامة

- ١- لأغراض هذه الاتفاقية ، ما لم يتطلب السياق غير ذلك :-
- (أ) تعني كلمة " كوريا " جمهورية كوريا ، وعندما تستخدم بالمعنى الجغرافي فإنها تتضمن أي منطقة مجاورة للبحر الإقليمي لجمهورية كوريا والتي، بموجب القانون الدولي ، عينت أو يمكن تعيينها فيما بعد بموجب قوانين جمهورية كوريا كمناطق تمارس عليها حقوق سيادة فيما يتعلق بقاع البحر وباطن الأرض ومصادرها الطبيعية ؛
- (ب) تعني كلمة " الأردن " أراضي المملكة الأردنية الهاشمية والمياه الإقليمية الأردنية وقاع البحر وباطن الأرض للمياه الإقليمية الأردنية، وتتضمن أي منطقة تمتد ما وراء حدود المياه الإقليمية الأردنية، وقاع البحر وباطن الأرض لأي منطقة كهذه ، والتي عينت أو يمكن تعيينها بموجب القوانين الأردنية وبما يتفق مع القانون الدولي كمناطق يكون للأردن عليها حقوق سيادة لأغراض اكتشاف واستغلال المصادر الطبيعية ، سواء كانت حية أو غير حية ؛
- (ج) تعني عبارة " الدولة المتعاقدة " و"الدولة المتعاقدة الأخرى" كوريا أو الأردن " كما يقتضي السياق ؛
- (د) تعني كلمة " ضريبة " الضريبة الكورية أو الضريبة الأردنية كما يقتضي السياق ؛
- (هـ) تشمل كلمة " شخص " الفرد ، الشركة وأية هيئة اشخاص أخرى ؛
- (و) تعني كلمة " شركة " أي هيئة معنوية أو أي وحدة تعامل لأغراض الضريبة كهيئة ذات شخصية اعتبارية ؛

المادة ٢

الضرائب التي تتناولها الاتفاقية

- ٠١ تطبيق هذه الاتفاقية على الضرائب على الدخل المفروضة بالنيابة عن دولة متعاقدة أو وحداتها السياسية أو سلطاتها المحلية ، بصرف النظر عن طريقة فرضها .
- ٠٢ تعتبر ضريبة على الدخل جميع الضرائب المفروضة على مجموع الدخل أو على عناصر الدخل بما في ذلك الضرائب المتحققة على الأرباح من التصرف بملكية الأموال المنقولة أو غير المنقولة وكذلك الضرائب المفروضة على مجموع مبالغ الأجر والرواتب وكذلك تحسين رأس المال المدفوع من قبل مشاريع .
- ٠٣ إن الضرائب الحالية والتي تطبق عليها الاتفاقية على وجه الخصوص هي :
- (أ) في كوريا :
- (i) ضريبة الدخل ؛
- (ii) ضريبة الشركات ؛
- (iii) ضريبة خاصة لتطوير المناطق الريفية ؛ و
- (iv) ضريبة التوطين ؛
- (و يشار إليها فيما يلي " الضريبة الكورية ") .
- (ب) في الأردن :
- (i) ضريبة الدخل ؛
- (ii) ضريبة الخدمات الاجتماعية ؛
- (iii) ضريبة التوزيع ؛
- (و يشار إليها فيما يلي " بالضريبة الأردنية ") .
- ٠٤ تطبيق هذه الاتفاقية أيضاً على أية ضرائب مطابقة أو مماثلة بشكل جوهري والمفروضة من قبل أي من الدولتين المتعاقدين بعد توقيع هذه الاتفاقية إضافة إلى الضرائب الحالية أو بدلاً عنها ، وعلى السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقدين إعلام بعضهما البعض عن أية تغييرات جوهريّة أجريت على قوانينها الضريبية المرعية في نهاية كل عام .

المادة ١

نطاق تطبيق الاتفاقية على الأشخاص

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في كليهما .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اتفاقية بين

جمهورية كوريا

و

المملكة الأردنية الهاشمية

من أجل تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق
بالضرائب على الدخل .

إن حكومة جمهورية كوريا وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية رغبة منهما
في إبرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق
بالضرائب على الدخل ، قد اتفقتا على ما يلي :-

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

**CONVENTION BETWEEN
THE REPUBLIC OF KOREA AND
THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION AND
THE PREVENTION OF FISCAL EVASION
WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME**

The Government of the Republic of Korea and the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan,

Desiring to conclude a Convention for the avoidance of double taxation with respect to taxes on income,

Have agreed as follows:

Article 1
PERSONS COVERED

This Convention shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2
TAXES COVERED

1. This Convention shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.
2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises as well as taxes on capital appreciation.
3. The existing taxes to which this Convention shall apply are in particular:
 - a) in Korea:
 - (i) the income tax;
 - (ii) the corporation tax;
 - (iii) the special tax for rural development; and
 - (iv) the inhabitant tax;(hereinafter referred to as "Korean tax").

- b) in Jordan:
 - (i) the income tax;
 - (ii) the social service tax; and
 - (iii) the distribution tax;(hereinafter referred to as "Jordanian tax").

4. The Convention shall apply also to any identical or substantially similar taxes which are imposed after the date of signature of the Convention in addition to, or in place of, the existing taxes. At the end of each year, the competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any significant changes which have been made in their respective taxation laws.

Article 3 **GENERAL DEFINITIONS**

1. For the purposes of this Convention, unless the context otherwise requires:

- a) the term "Korea" means the Republic of Korea, and when used in a geographical sense, it includes any area adjacent to the territorial sea of the Republic of Korea which, in accordance with international law, has been or may hereafter be designated under the laws of the Republic of Korea as an area within which the sovereign rights or jurisdiction of the Republic of Korea with respect to the sea-bed and sub-soil and their natural resources may be exercised;
- b) the term "Jordan" means the territories of the Hashemite Kingdom of Jordan, the territorial waters of Jordan, and the seabed and subsoil of the territorial waters, and includes any area extending beyond the limits of the territorial waters of Jordan, and the subsoil of any such area, which has been or may hereafter be designated, under the laws of Jordan, and in accordance with international law as an area over which Jordan has sovereign rights for the purposes of exploring and exploiting the natural resources, whether living or non-living;
- c) the term "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean Korea or Jordan, as the context requires;
- d) the term "tax" means Korean tax or Jordanian tax, as the context requires;

- e) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;
- f) the term "company" means any body corporate or any entity which is treated as a body corporate for tax purposes;
- g) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;
- h) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise of a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;
- i) the term "national" means:
 - (i) any individual possessing the nationality of a Contracting State;
 - (ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State;
- j) the term "competent authority" means:
 - (i) in Korea, the Minister of Finance and Economy or his authorized representative;
 - (ii) in Jordan, the Minister of Finance or his authorized representative.

2. As regards the application of the Convention at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning which it has at that time under the laws of that State for the purpose of the taxes to which the Convention applies, any meaning under the applicable tax laws of that State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that State.

Article 4 **RESIDENT**

1. For the purposes of this Convention, the term "resident of a Contracting State" means any person who, under the laws of that State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of head or main office,

place of management or any other criterion of a similar nature and also includes that State and any political subdivision or local authority thereof. This term, however, does not include any person who is liable to tax in that State in respect only of income from sources in that State.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

- a) he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident only of the State with which his personal and economic relations are closer (center of vital interests);
- b) if the State in which he has his center of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has an habitual abode;
- c) if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the State of which he is a national;
- d) if he is a national of both States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only of the State in which its place of effective management is situated. In case of doubts, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

Article 5

PERMANENT ESTABLISHMENT

1. For the purposes of this Convention, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" includes especially:
 - a) a place of management;
 - b) a branch;
 - c) an office;
 - d) a factory;
 - e) a workshop;
 - f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources; and
 - g) a warehouse or premises used as sales outlet.

3. The "permanent establishment" likewise encompasses:
 - a) a building site, a construction, assembly or installation project or supervisory activities in connection therewith, but only where such site, project or activities continue for a period of more than twelve months;
 - b) the furnishing of services, including consultancy services, by an enterprise through employees or other personnel engaged by the enterprise for such purpose, but only where activities of that nature continue (for the same or a connected project) within the country for a period or periods aggregating more than 183 days within any twelve month period.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:
 - a) the use of facilities solely for the purposes of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
 - b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;
 - c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
 - d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;
 - e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character; and

f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs a) to e), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person - other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 applies - is acting in a Contracting State for or on behalf of an enterprise of the other Contracting State, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in the first-mentioned State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, if such a person has and habitually exercises in that State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.

6. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business.

7. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 6

INCOME FROM IMMOVABLE PROPERTY

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources; ships and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 shall apply to the income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7

BUSINESS PROFITS

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the Contracting State in which the permanent establishment is situated or elsewhere.

4. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.

5. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

6. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

7. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Convention, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8

SHIPPING AND AIR TRANSPORT

1. Profits derived by an enterprise of a Contracting State from the operation by that enterprise of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in that State.

2. For the purposes of this Article, profits from the operation of ships or aircraft in international traffic shall mean profits derived by an enterprise described in paragraph 1 from the transportation, by sea or air respectively, of passengers, mail, livestock or goods carried on by the owners or lessees or charterers of ships or aircraft, except on a bareboat basis, including:

- a) the sale of tickets for such transportation on behalf of other enterprise;
- b) other activity directly connected with such transportation; and
- c) the rental of ships or aircraft incidental to any activity directly connected with such transportation.

3. Profits of an enterprise of a Contracting State described in paragraph 1 from the use, maintenance, or rental of containers (including trailers, barges, and related equipment for the transport of containers) used in connection with the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in that State.

4. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or codesharing or an international operating agency.

Article 9

ASSOCIATED ENTERPRISES

1. Where

- a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or
- b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits

which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other Contracting State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of the Convention and the competent authorities of the States shall, if necessary, consult each other.

3. A Contracting State shall not change the profits of an enterprise in the circumstances referred to in paragraph 2 after the expiry of the time limits provided in its tax laws.

Article 10 DIVIDENDS

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, and according to the law of that State, but the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax charged by the first-mentioned State shall not exceed 10 percent of the gross amount of the dividends actually distributed. This paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

3. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.

4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

5. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other Contracting State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other Contracting State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

Article 11

INTEREST

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such interest may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that State, but if the beneficial

owner of the interest is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 per cent of the gross amount of the interest.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, interest arising in a Contracting State and derived by the Government of the other Contracting State including governmental institutions, the Central Bank or other banks wholly owned by that Government of the other Contracting State shall be exempt from tax in the first-mentioned State.

4. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage, and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purpose of this Article.

5. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

6. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

7. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Convention.

Article 12 **ROYALTIES**

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise, and according to the law of that State, but if the recipient is the beneficial owner of the royalties (as defined in paragraph 3 of this Article), the tax so charged shall not exceed 10 percent of the gross amount of royalties.
3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work, including cinematograph films, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for the use of, or the right to use, industrial, commercial, or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in

that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether the resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the obligation to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Convention.

Article 13

CAPITAL GAINS

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in the other State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property

pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such fixed base, may be taxed in the other State.

3. Gains from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in that Contracting State of which the enterprise is a resident.

4. Gains from the alienation of shares of the capital stock of a company the property of which consists directly or indirectly principally of immovable property situated in the Contracting State may be taxed in that State.

5. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2 and 3 shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14

INDEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State except in the following circumstances when such income may also be taxed in the other Contracting State:

- a) If he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities, in that case, only so much of the income as is attributable to that fixed base may be taxed in that other Contracting State; or
- b) If his stay in the other Contracting State is for a period or periods amounting to or exceeding in the aggregate 183 days in the fiscal year concerned; in that case, only so much of the income as is derived from his activities performed in that other State may be taxed in that other State.

2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

Article 15
DEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18, 19, 20 and 21, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

- a) the resident is present in the other Contracting State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in any twelve month period commencing or ending in the fiscal year concerned, and
- b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other Contracting State, and
- c) the remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic by an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State.

Article 16
Directors' Fees

1. Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Salaries, wages, and similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in his capacity as an official in a top-level managerial position of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

Article 17

ARTISTES AND SPORTSMEN

1. Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theater, motion picture, radio or television artist, or a musician, or as a sportsman, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsman in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsman himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsman are exercised.

3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article, income derived by entertainers or sportsmen who are residents of a Contracting State from the activities exercised in the other Contracting State under a special programme of cultural exchange agreed upon between the governments of both Contracting States, shall be exempt from tax in that other State.

Article 18

PENSIONS & ANNUITIES

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 19, pensions, annuities and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that State.

2. The term "annuity" means a stated sum payable periodically at a stated time during life or during a specified or ascertainable period of time under an obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money's worth.

Article 19
GOVERNMENT SERVICE

1. a) Salaries, wages and other similar remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.
b) However, such salaries, wages, and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that State and the individual is a resident of that State who:
 - (i) is a national of that State; or
 - (ii) did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.

2. a) Any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that Contracting State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.
b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that State.

3. The provisions of Articles 15, 16, 17 and 18 shall apply to salaries, wages and other similar remuneration, and to pensions, in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

4. The provisions of paragraphs 1, 2 and 3 of this Article shall likewise apply in respect of salaries, wages and other similar remuneration or pensions paid by governmental institutions, the Central Bank, or other banks wholly owned by the government of the other Contracting State as may be agreed upon from time to time between the competent authorities of the Contracting States.

Article 20
STUDENTS

Payments which a student or business apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned Contracting State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that State, provided that such payments arise from sources outside that Contracting State.

Article 21
PROFESSORS AND TEACHERS

1. An individual who visits a Contracting State for the purpose of teaching or carrying out research at an university, college, school, or other similar educational institution recognised as non-profit organization by the Government of that Contracting State and who is or was immediately before that visit a resident of the other Contracting State shall be exempt from tax in the first-mentioned State on any remuneration for such teaching or research for a period not exceeding two years from the date of his first visit for that purpose.

2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income from research if such research is undertaken not for public interest but primarily for the private benefit of a specific person or persons.

Article 22
OTHER INCOME

1. Items of income of a resident of a Contracting State, which are not expressly mentioned in the foregoing Articles of this Convention shall be taxable only in that State except that, if such income is derived from sources within that other Contracting State, it may also be taxed in that other State.

2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

Article 23
ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

1. In case of Korea:

Subject to the provisions of Korean tax law regarding the allowance as credit against Korean tax of tax payable in any country other than Korea(which shall not affect the general principle thereof);

Where a resident of Korea derives income from Jordan which may be taxed in Jordan under the laws of Jordan in accordance with the provisions

of this Convention, in respect of that income, the amount of Jordanian tax payable shall be allowed as a credit against the Korean tax payable imposed on that resident. The amount of credit shall not, however, exceed that part of Korean tax as computed before the credit is given, which is appropriate to that income.

2. In case of Jordan:

Where a resident of Jordan derives income, which, in accordance with provisions of this Convention, may be taxed in Korea, Jordan shall allow as a deduction from the tax on the income of that resident, an amount equal to the income tax paid in Korea. Such deduction shall not, however, exceed that part of the tax as computed before the deduction is given, which is attributable to the income.

3. a) Where in accordance with the laws of a Contracting State, taxes covered by this Convention are exempted or reduced in accordance with special investment incentive measures for a limited period of time, such taxes which have been payable in accordance with this Convention but have been exempted or reduced shall be deemed to have been paid for the purposes of the paragraph 1.
- b) The provisions of paragraph 3 shall apply for the first ten years for which this Convention is effective, but the competent authorities of the Contracting States may consult each other to determine whether this period shall be extended.

Article 24

NON-DISCRIMINATION

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. The taxation on a permanent establishment or a fixed base which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favorably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

3. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 7 of Article 11, or paragraph 4 of Article 12 apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State.

4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.

5. The provisions of this Article shall, notwithstanding the provisions of Article 2, apply to taxes of every kind and description.

Article 25 **MUTUAL AGREEMENT PROCEDURE**

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Convention, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those Contracting States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a

resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 24, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of this Convention.

2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with this Convention. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting States.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of this Convention. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in this Convention.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

Article 26

EXCHANGE OF INFORMATION

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is necessary for carrying out the provisions of this Convention or of the domestic laws of the Contracting States concerning taxes covered by the Convention insofar as the taxation thereunder is not contrary to this Convention. The exchange of information is not restricted by Article 1. Any information received by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that Contracting State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) involved

in the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes covered by this Convention. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

2. In no case shall the provisions of paragraph 1 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

- a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practices of that or of the other Contracting State;
- b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
- c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy (ordre public).

Article 27

MEMBERS OF DIPLOMATIC MISSIONS AND CONSULAR POSTS

Nothing in this Convention shall affect the fiscal privileges of members of a diplomatic mission or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 28

ENTRY INTO FORCE

1. The Government of the Contracting States shall notify each other that the constitutional requirements for the entry into force of this Convention have been complied with.

2. This Convention shall enter into force on the fifteenth day after the date of the later of the notifications referred to in paragraph 1 and its provisions shall have effect:

- a) in Korea:
 - (i) in respect of taxes withheld at source, for amounts payable on or after the first day of January in the first calendar year following that in which this Convention enters into force; and
 - (ii) in respect of other taxes, for the taxable year beginning on or after the first day of January in the first calendar year following that in which this Convention enters into force.

- b) in Jordan:
 - (i) in respect of taxes withheld at source to income derived on or after the first day of January in the calendar year next following the year in which the Convention enters into force; and
 - (ii) in respect of other taxes on income for taxable year beginning on or after the first day of January in the calendar year next following the year in which the Convention enters into force.

Article 29
TERMINATION

This Convention shall remain in force until terminated by a Contracting State. Either Contracting State may terminate the Convention, through diplomatic channels, by giving written notice of termination at least six months before the end of any calendar year from the fifth year following that in which the Convention entered into force. In such event, the Convention shall cease to have effect:

- a) in Korea:
 - (i) in respect of taxes withheld at source, for amounts payable on or after the first day of January in the first calendar year following that in which the notice is given; and
 - (ii) in respect of other taxes, for the taxable year beginning on or after the first day of January in the first calendar year following that in which the notice is given.

b) in Jordan:

- (i) in respect of taxes withheld at source to income derived on or after the first day of January in the calendar year next following the year in which such notice has been given;
- (ii) in respect of other taxes on income for taxable year beginning on or after the first day of January in the calendar year next following the year in which such notice has been given.

In witness whereof, the undersigned, being duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Convention.

Done in duplicate at Seoul, this *24th* day of July 2004, in the Korean, Arabic, and English languages, all three texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF KOREA

박기문

FOR THE GOVERNMENT OF
THE HASHEMITE KINGDOM OF
JORDAN

MOLANSEY

[KOREAN TEXT – TEXTE CORÉEN]

대한민국과 요르단왕국간의
소득에 대한 조세의 이중과세회피와
탈세방지를 위한 협약

대한민국 정부와 요르단왕국 정부는,

소득에 대한 조세의 이중과세 회피를 위한 협약의 체결을 희망하여,

다음과 같이 합의하였다.

제 1 조 인적범위

이 협약은 일방 또는 양 체약국의 거주자인 인(人)에게 적용된다.

제 2 조 대상조세

1. 이 협약은 조세가 부과되는 방법에 관계없이 각 체약국 또는 그 정치적 하부조직이나 지방자치단체가 부과하는 소득에 대한 조세에 대하여 적용한다.

2. 동산 또는 부동산의 양도로 인한 이득에 대한 조세, 기업이 지불하는 총 임금이나 급여에 대한 조세, 재산의 가격증가에 대한 조세를 포함하여 총 소득 또는 소득의 요소에 대하여 부과되는 모든 조세는 소득에 대한 조세로 본다.

3. 이 협약이 적용되는 현행 조세는 특히 다음과 같다.

가. 한국에 있어서,

(1) 소득세

(2) 법인세

(3) 농어촌특별세

(4) 주민세

(이하 “한국의 조세”라 한다.)

나. 요르단에 있어서,

(1) 소득세

(2) 사회서비스세

(3) 분배세

(이하 “요르단의 조세”라 한다.)

4. 이 협약은 이 협약의 서명일 이후 현행 조세에 추가 또는 대체하여 부과되는 동일하거나 실질적으로 유사한 일체의 조세에 대하여도 적용된다. 양체약국의 권한있는 당국은 매년 말에 자국 세법의 실질적인 개정사항을 서로 통보한다.

제 3 조 일반적 정의

1. 이 협약의 목적상 문맥에 따라 달리 해석되지 아니하는 한,
 - 가. “한국”이라 함은 대한민국을 말하며, 지리적 의미로 사용되는 경우에는 국제법에 따라 수역·해저와 하층토 및 그 천연자원에 관하여 대한민국의 주권 또는 관할권이 행사될 수 있는 지역으로 대한민국의 법에 의하여 지정되어 왔거나 앞으로 지정될 대한민국의 영해에 인접한 일체의 지역을 포함한다.
 - 나. “요르단”이라 함은 요르단왕국의 영토 및 요르단의 영해, 그리고 영해의 해저와 하층토를 말하며 요르단의 영해와 그 하층토의 범위를 넘어서 국제법에 따라 생물이든 무생물이든 천연자원의 탐구 및 개발을 목적으로 요르단이 주권을 행사하는 지역으로 요르단 법에 의하여 지정되어 있거나 앞으로 지정될 영역을 포함한다.
 - 다. “일방체약국” 및 “타방체약국”이라 함은 문맥에 따라 한국 또는 요르단을 말한다.
 - 라. “조세”라 함은 문맥에 따라 한국의 조세 또는 요르단의 조세를 말한다.
 - 마. “인”이라 함은 개인·법인·그 밖의 인의 단체를 포함한다.
 - 바. “법인”이라 함은 법인격이 있는 단체 또는 조세목적상 법인격이 있는 단체로 취급되는 실체를 말한다.
 - 사. “일방체약국의 기업” 및 “타방체약국의 기업”이라 함은 각각 일방체약국의 거주자에 의하여 경영되는 기업과 타방체약국의 거주자에 의하여 경영되는 기업을 말한다.

아. “국제운수”라 함은 일방체약국의 기업이 운영하는 선박 또는 항공기에 의한 일체의 운송을 말하며, 그러한 선박 또는 항공기가 타방체약국 안에서만 운항되는 경우는 제외한다.

자. “국민”이라 함은 다음을 말한다.

- (1) 일방체약국의 국적을 가진 모든 개인
- (2) 일방체약국에서 시행되고 있는 법에 의하여 그러한 지위를 부여 받은 모든 법인, 조합 또는 협회

차. “권한있는 당국”이라 함은 다음을 말한다.

- (1) 한국의 경우, 재정경제부장관 또는 그의 권한있는 대리인
- (2) 요르단의 경우, 재무부장관 또는 그의 권한있는 대리인

2. 일방체약국이 이 협약을 적용함에 있어서 이 협약에 정의되어 있지 아니한 용어는, 문맥에 따라 달리 해석되지 아니하는 한, 이 협약이 적용되는 조세의 목적상 동 체약국의 적용 당시의 법이 정하는 의미를 가지며, 동 체약국의 세법상의 의미가 그 체약국의 그 밖의 법상에서 그 용어에 주어진 의미보다 우월하다.

제 4 조 거주자

1. 이 협약의 목적상, “일방체약국의 거주자”라 함은 일방체약국의 법에 따라 주소·거소·본점이나 주 사무소, 관리 장소 또는 그 밖의 유사한 기준에 따라 납세의무가 있는 자를 말하며 그 국가와 그 국가의 정치적 하부조직 또는 지방자치단체를 포함한다. 그러나, 이는 일방체약국내의 원천으로부터 발생하는 소득에 있어서만 동 국가에 대하여 납세의무가 있는 자를 포함하지 아니한다.

2. 제1항의 규정에 따라 개인이 양 체약국의 거주자인 경우 그의 지위는 다음과 같이 결정된다.

가. 그 개인은 그가 이용할 수 있는 항구적 주거를 두고 있는 국가의 거주자로 본다. 동 개인이 양 체약국 안에 이용할 수 있는 항구적 주거를 가지고 있는 경우, 그는 인적 및 경제적 관계가 더 밀접한 체약국(중대한 이해관계의 중심지)의 거주자로 본다.

- 나. 그 개인의 중대한 이해관계의 중심지를 가진 국가를 결정할 수 없거나 또는 어느 계약국 안에도 그가 이용할 수 있는 항구적 주거를 두고 있지 아니하는 경우, 그는 그가 일상적 거소를 두고 있는 계약국의 거주자로 본다.
- 다. 그가 양 계약국 안에 일상적인 거소를 가지고 있거나 또는 어느 계약국 안에도 일상적인 거소를 가지고 있지 아니하는 경우, 그는 그가 국민인 계약국의 거주자로 본다.
- 라. 그 개인이 양 계약국의 국민이거나 또는 어느 계약국의 국민도 아닌 경우, 양 계약국의 권한있는 당국은 상호합의에 의하여 문제를 해결한다.

3. 제1항의 규정에 의하여 개인 외의 인이 양 계약국의 거주자인 경우, 동인은 실질적 관리장소가 소재하는 계약국의 거주자로 본다. 의심의 여지가 있는 경우에는, 양 계약국의 권한당국은 상호합의에 의하여 문제를 해결한다.

제 5 조 고정사업장

1. 이 협약의 목적상 “고정사업장”이라 함은, 기업의 사업이 전적으로 또는 부분적으로 수행되는 고정된 사업장소를 말한다.
2. “고정사업장”이라 함은 특히 다음을 포함한다.
- 가. 관리장소
 - 나. 지점
 - 다. 사무소
 - 라. 공장
 - 마. 작업장
 - 바. 광산·유전·가스정·채석장 또는 천연자원의 채취와 관련된 그 밖의 장소
 - 사. 판매처로 사용되는 창고 또는 건물
3. “고정사업장”이라 함은 또한 다음을 포함한다.

- 가. 건축장소, 건설·조립·설치공사 또는 이와 관련된 감독활동이 12월을 초과하여 존속하는 경우
- 나. 기업이 컨설팅 용역을 포함한 용역을 제공할 목적으로 고용하고 있는 고용인이나 그 밖의 인력을 통하여 컨설팅 용역을 포함한 용역을 제공하며, 그러한 성격의 활동이 동일한 또는 연관된 사업을 위하여 어떠한 12월의 기간중 도합 183일을 초과하는 기간동안 그 국가 내에서 계속되는 경우

4. 제1항 내지 제3항에의 규정에도 불구하고 “고정사업장”은 다음을 포함하지 아니하는 것으로 본다.

- 가. 기업 소유의 재화 또는 상품의 저장·전시 또는 인도만을 목적으로 한 시설의 사용
- 나. 저장·전시 또는 인도만을 목적으로 한 기업 소유의 재화 또는 상품의 재고 보유
- 다. 다른 기업에 의한 가공만을 목적으로 한 기업 소유의 재화 또는 상품의 재고 보유
- 라. 기업을 위한 재화 또는 상품의 구입 또는 정보의 수집만을 목적으로 한 고정된 사업장소의 유지
- 마. 기업을 위한 그 밖의 예비적 또는 보조적인 성격의 활동을 수행하는 것만을 목적으로 한 고정된 사업장소의 유지
- 바. 가목 내지 마목에 규정된 활동의 결합만을 위한 고정된 사업장소의 유지. 다만, 이러한 결합으로부터 초래되는 고정된 사업장소의 전반적 활동이 예비적이거나 보조적인 성격의 것이어야 한다.

5. 제1항 및 제2항의 규정에 불구하고, 제6항의 규정이 적용되는 독립적 지위를 가지는 대리인 외의 인이 타방채약국의 기업을 위하여 또는 그 기업을 대표하여 일방채약국에서 활동하며 일방채약국에서 그 기업 명의의 계약 체결권을 보유하며 상시 행사하는 경우, 그 기업은 동인이 그 기업을 수행하는 활동에 관하여 일방채약국 안에 고정사업장을 가지는 것으로 본다. 다만 동인의 활동이 고정된 사업장소를 통하여 행하여진다 하더라도 고정된 사업장소를 고정사업장으로 간주하지 아니하는 제4항에 언급된 활동에 한정되지 아니하는 경우이어야 한다.

6. 어느 기업이 일방체약국 안에서 중개인·일반위탁매매인 또는 독립적인 지위를 가진 그 밖의 대리인을 통하여 사업을 수행한다는 이유만으로는, 그들이 활동을 통상적인 방법으로 수행하는 한, 동 기업이 일방체약국에 고정사업장을 가지는 것으로 보지 아니한다.

7. 일방체약국의 거주자인 법인이 타방체약국의 거주자인 법인 또는 타방체약국에서 (고정사업장을 통하거나 다른 방법에 의하여) 사업을 수행하는 법인을 지배하거나 또는 그 법인에 의하여 지배되고 있다는 사실 그 자체만으로 어느 법인이 다른 법인의 고정사업장을 구성하지는 아니한다.

제 6 조 부동산소득

1. 일방체약국의 거주자가 타방체약국에 소재하는 부동산으로부터 취득하는 소득(농업 또는 임업으로부터 발생하는 소득을 포함)에 대하여 타방체약국에서 과세할 수 있다.

2. “부동산”이라 함은 당해 부동산이 소재하는 체약국의 법에서 정하는 의미를 가진다. 이 용어는 어떠한 경우에도 부동산에 부속되는 재산, 농업과 임업에 사용되는 가축과 장비, 토지재산에 관한 일반법의 규정이 적용되는 권리, 부동산의 용익권 및 광산·광천·그 밖의 천연자원의 채취 또는 그것을 채취할 권리에 대한 대가인 가변적 또는 고정적인 지급금에 대한 권리를 포함한다. 선박 및 항공기는 부동산으로 보지 아니한다.

3. 제1항의 규정은 부동산의 직접 사용·임대 또는 그 밖의 형태의 사용으로부터 발생하는 소득에 대하여 적용한다.

4. 제1항 및 제3항의 규정은 기업의 부동산으로부터 발생하는 소득과 독립적 인적용역의 수행을 위하여 사용되는 부동산으로부터 발생하는 소득에 대하여도 적용한다.

제 7 조 사업이윤

1. 일방체약국 기업의 이윤에 대하여는, 그 기업이 타방체약국 안에 소재하는 고정사업장을 통하여 타방체약국에서 사업을 수행하지 아니하는 한, 일방체약국에서만 과세한다. 기업이 위와 같이 사업을 수행하는 경우 그 기업의 이윤 중 동 고정사업장에 귀속시킬 수 있는 부분에 대하여만 타방체약국에서 과세할 수 있다.

2. 제3항의 규정에 따를 것을 조건으로, 일방체약국의 기업이 타방체약국 안에 소재하는 고정사업장을 통하여 타방체약국 안에서 사업을 수행하는 경우, 동 고정사업장이 동일하거나 유사한 조건하에서 동일하거나 유사한 활동에 종사하며 또한 동 고정사업장이 속하는 기업과 전적으로 독립하여 거래하는 별개의 분리된 기업이라면 동 고정사업장이 취득할 것으로 기대되는 이윤을 각 체약국 안에서 동 고정사업장에 귀속되는 것으로 한다.

3. 고정사업장의 이윤을 결정함에 있어서, 경영비와 일반관리비를 포함하여 고정사업장의 목적을 위하여 발생한 경비는 고정사업장이 소재하는 체약국 안에서 또는 다른 곳에서 발생되는지 여부에 관계없이 비용공제가 허용된다.

4. 기업의 총이윤을 여러 부분에 배분하여 고정사업장에 귀속될 이윤을 결정하는 것이 일방체약국에서 관례로 되어 있는 한, 제2항의 어떠한 규정도 동 일방체약국이 그러한 관례적인 배분방법에 의하여 과세될 이윤을 결정하는 것을 배제하지 아니한다. 그러나, 채택되는 배분방법은 그 적용결과가 이 조에 포함된 원칙에 부합하는 것이어야 한다.

5. 어떠한 이윤도 고정사업장이 당해 기업을 위하여 재화 또는 상품을 단순히 구매한다는 이유만으로 동 고정사업장에 귀속되지는 아니한다.

6. 제1항 내지 제5항의 목적상, 고정사업장에 귀속되는 이윤은 그에 반대되는 타당하고 충분한 이유가 없는 한 매년 동일한 방법으로 결정되어야 한다.

7. 이윤이 이 협약의 다른 조에서 별도로 취급되는 소득항목을 포함하는 경우, 그 다른 조의 규정은 이 조의 규정에 의하여 영향을 받지 아니한다.

제 8 조 해운 및 항공운수

1. 일방체약당사국의 기업에 의하여 수행되는 국제운수상 선박 또는 항공기의 운항으로부터 발생하는 이윤은 그 일방체약국에서만 과세한다.

2. 이 조의 목적상, 국제운수상 선박 또는 항공기의 운항으로부터 발생하는 이윤이라 함은 선체 용선을 제외한 선박이나 항공기의 소유자·임차인 또는 용선 계약자에 의하여 이루어지는 승객·우편·가축 또는 재화의 항공 또는 해상 운송으로부터 제1항상의 기업에게 발생하는 이윤을 말하며 아래를 포함한다.

가. 다른 기업을 대신한 대표활동

나. 그러한 운송과 직접 관련된 그 밖의 활동

다. 그러한 운송과 직접 관련된 여하한 활동에 부수되는 선박이나 항공기의 임대

3. 국제운수상 선박 또는 항공기의 운항과 관련되어 이용되는 컨테이너(컨테이너의 운송을 위한 트레일러·부선·관련장비 포함)의 사용, 관리 또는 임대로부터 발생하는, 제1항에 명시된 일방체약국 기업의 이윤에 대하여는 일방체약국에서만 과세된다.

4. 제1항의 규정은 공동출자사업, 합작사업, 협력사업 또는 국제운송공동체에 참여함으로써 발생하는 이윤에도 적용된다.

제 9 조 특수관계기업

1. 가. 일방체약국의 기업이 타방체약국 기업의 경영·지배 또는 자본에 직접 또는 간접적으로 참여하거나

나. 동일인이 일방체약국의 기업과 타방체약국 기업의 경영·지배 또는 자본에 직접 또는 간접으로 참여하는 경우

그리고 위의 어느 경우에 있어서도 양 기업간의 상업상 또는 재정상의 관계에 있어서 독립기업간에 설정되는 조건과 다른 조건이 설정되거나 부과된 경우, 동 조건이 없었더라면 일방기업의 이윤이 되었을 것이 동 조건으로 인하여 그 기업의 이윤이 되지 아니한 것은 동 기업의 이윤에 포함되며 그에 따라 과세할 수 있다.

2. 일방체약국이 동 체약국 기업의 이윤에 타방체약국에서 과세된 타방체약국 기업의 이윤을 포함시켜 과세하고, 그와 같이 포함된 이윤이 양 기업간에 설정된 조건이 독립기업간에 설정된 조건이었다면 동 일방체약국 기업에게 발생되었을 이윤이라면, 타방체약국은 과세의 조건이 되는 이윤을 적절히 조정한다. 이러한 조정을 함에 있어서는 이 협약의 다른 조항도 적절히 고려되어야 하며 양 체약국의 권한있는 당국은 필요한 경우 서로 협의한다.

3. 일방체약국은 제2항에서 언급된 상황에 있는 기업의 이윤에 대하여 그 체약국의 법이 정하는 시한이 만료된 이후에는 변경하지 아니한다.

제 10 조 배 당

1. 일방체약국의 거주자인 법인이 타방체약국의 거주자에게 지급하는 배당에 대하여는 타방체약국에서 과세할 수 있다.

2. 그러나, 그러한 배당에 대하여는 배당을 지급하는 법인이 거주자인 체약국에서도 동 체약국의 법에 따라 과세할 수 있다. 단, 그 배당의 수익적 소유자가 타방체약국의 거주자인 경우 일방체약국이 부과하는 세금은 실제로 배분되는 배당 총액의 10퍼센트를 초과하지 아니한다. 이 항은 배당의 지급원인이 되는 이윤과 관련하여 그 법인의 조세에는 영향을 미치지 아니한다.

3. 이 조에서 사용되는 "배당"이라 함은 주식으로부터의 소득, 채권 외의 이윤에 참여하는 권리로부터 발생하는 소득 및 배당을 지급하는 법인이 거주인 체약국 법에 의하여 주식으로부터 발생하는 소득과 과세상 동일한 취급을 받는 그 밖의 법인 권리로 부터 발생하는 소득을 말한다.

4. 제1항 및 제2항의 규정은 일방체약국의 거주자인 배당의 수익적 소유자가 그 배당을 지급하는 법인이 거주자인 타방체약국에 소재하는 고정사업장을 통하여 그곳에서 사업을 수행하거나 또는 고정시설로부터 그곳에서 독립적인 적용역을 수행하며, 또한 그 배당의 지급원인이 되는 지분이 그러한 고정사업장 또는 고정시설에 실질적으로 관련되는 경우에는 적용하지 아니한다. 그러한 경우에는 사안에 따라 제7조 또는 제14조의 규정을 적용한다.

5. 일방체약국의 거주자인 법인이 타방체약국으로부터 이윤 또는 소득을 취득하는 경우, 타방체약국은 그러한 배당이 자국의 거주자에게 지급되거나 그 배당의 지급원인이 되는 지분이 자국 안에 소재하는 고정사업장 또는 고정시설과 실질적으로 관련되는 경우를 제외하고는, 회사의 배당에 대하여 과세할 수 없으며, 또한 비록 지급된 배당 또는 유보이윤이 전적으로 또는 부분적으로 타방체약국에서 발생한 이윤 또는 소득으로 구성되어 있다고 하더라도 동 회사의 유보이윤에 대하여도 과세할 수 없다.

제 11 조 이 자

1. 일방체약국에서 발생하여 타방체약국의 거주자에게 지급되는 이자에 대하여는 타방체약국에서 과세할 수 있다.

2. 그러한 이자는 그 이자가 발생하는 체약국에서도 동 체약국의 법에 의하여 과세할 수 있다. 다만, 그 이자의 수익적 소유자가 타방체약국의 거주자인 경우 그렇게 부과되는 조세는 이자 총액의 10퍼센트를 초과할 수 없다.

3. 제2항의 규정에 불구하고, 일방체약국에서 발생하고 타방체약국의 정부기관을 포함한 정부, 중앙은행 또는 타방체약국의 정부가 전적으로 소유하는 그 밖의 금융기관에 지급되는 이자는 일방체약국의 조세로부터 면제된다.

4. 이 조에서 사용되는 "이자"라 함은 저당에 의한 보증의 유무와 채무자의 이윤에 대한 참가권의 수반 여부에 관계없이 모든 종류의 채권으로부터 발생하는 소득과 특히 정부증권·채권 또는 회사채로부터 발생하는 소득 및 정부

증권·채권 또는 회사채에 부수되는 프리미엄 및 장려금을 포함하는 소득을 말한다. 이 조의 목적상 지급연체로 인한 과태료는 이자로 보지 아니한다.

5. 제1항 및 제2항의 규정은 일방채약국의 거주자인 이자의 수익적 소유자가 그 이자가 발생한 타방채약국에 소재하는 고정사업장을 통하여 그곳에서 사업을 수행하거나 또는 타방채약국에 소재하는 고정시설을 통하여 그곳에서 독립적 인적용역을 제공하며 또한 이자의 지급원인이 되는 채권이 그러한 고정사업장이나 고정시설에 실질적으로 관련되는 경우에는 적용하지 아니한다. 그러한 경우에는 사안에 따라 제7조 또는 제14조의 규정을 적용한다.

6. 이자는 그 지급인이 일방채약국의 거주자인 경우, 동 일방채약국에서 발생하는 것으로 본다. 그러나 이자의 지급인이 일방채약국의 거주자인지 여부에 관계없이, 동인이 일방채약국 안에 그 이자의 지급원인이 되는 채무의 발생과 관련된 고정사업장 또는 고정시설을 가지고 있고 또한 이자가 그러한 고정사업장 또는 고정시설에 의하여 부담되는 경우, 그러한 이자는 동 고정사업장 또는 고정시설이 소재하는 채약국에서 발생하는 것으로 본다.

7. 이자의 지급인과 수익적 소유자간 또는 그 양자와 제3자간의 복수관계로 인하여 이자금액이 지급의 원인이 되는 채권을 고려할 때, 그러한 관계가 없었더라면 지급인과 수익적 소유자간에 합의되었을 금액을 초과하는 경우, 이 조의 규정은 그 합의되었을 금액에 대하여만 적용한다. 그러한 경우 그 지급액의 초과부분에 대하여는 이 협약의 다른 규정을 적절히 고려하여 각 채약국의 법에 따라 과세한다.

제 12 조

사 용 료

1. 일방채약국에서 발생하고 타방채약국의 거주자에게 지급되는 사용료에 대하여는 타방채약국에서 과세할 수 있다.

2. 그러한 사용료는 그 사용료가 발생하는 채약국에서도 동 채약국의 법에 의하여 과세할 수 있다. 다만, 수취인이 제3항에 정의된 사용료의 수익적 소유자인 경우, 그렇게 부과되는 조세는 사용료 총액의 10퍼센트를 초과할 수 없다.

3. 이 조에서 사용되는 “사용료”라 함은 영화필름을 포함하여 문학적·예술적 또는 학술적 작품에 관한 저작권이나 특허권·상표권·의장·신안·도면·비밀공식이나 공정의 사용 또는 사용권과 산업적·상업적 또는 학술적 장비의 사용권 및 산업적·상업적 또는 학술적 경험에 관한 정보 사용권의 대가로써 받는 모든 종류의 지급금을 말한다.

4. 제1항 및 제2항의 규정은 일방체약국의 거주자인 사용료의 수익적 소유자가 사용료가 발생하는 타방체약국에 소재하는 고정사업장을 통하여 그곳에서 사업을 수행하거나 또는 타방체약국에 소재하는 고정시설을 통하여 그곳에서 독립적 인적용역을 수행하며, 또한 동 사용료의 지급원인이 되는 권리 또는 재산이 그러한 고정사업장 또는 고정시설과 실질적으로 관련되는 경우에는 적용하지 아니한다. 그러한 경우에는 사안에 따라 제7조 또는 제14조의 규정을 적용한다.

5. 사용료의 지급인이 일방체약국의 거주자인 경우 그 사용료는 일방체약국에서 발생하는 것으로 본다. 그러나 사용료의 지급인이 일방체약국의 거주자인지 여부에 관계없이, 동인이 일방체약국 안에 그 사용료를 지급하여야 할 의무의 발생과 관련되는 고정사업장 또는 고정시설을 가지고 있고 그 사용료가 그러한 고정사업장 또는 고정시설에 의하여 부담되는 경우 그러한 사용료는 동 고정사업장 또는 고정시설이 소재하는 체약국 안에서 발생하는 것으로 본다.

6. 사용료 지급인과 수익적 소유자간 또는 그 양자와 제3자간의 특수관계로 인하여 동 사용료 금액이, 그 지급의 원인이 되는 사용·권리 또는 정보를 고려할 때, 그러한 특수관계가 없었더라면 지급인과 수익적 소유자간에 합의되었을 금액을 초과하는 경우, 이 조의 규정은 그 합의되었을 금액에 대하여만 적용한다. 그러한 경우 그 지급액의 초과부분에 대하여는 이 협약의 다른 규정을 적절히 고려하여 각 체약국의 법에 따라 과세한다.

제 13 조

양도소득

1. 일방체약국의 거주자가 제6조에서 언급된 타방체약국에 소재하는 부동산의 양도로부터 얻는 이득에 대하여는 타방체약국에서 과세할 수 있다.

2. 일방체약국의 기업이 타방체약국 안에 가지고 있는 고정사업장의 사업용 재산의 일부를 형성하는 동산의 양도로부터 발생하는 이득, 독립적 인적용역을 수행할 목적으로 일방체약국 거주자가 타방체약국에서 이용할 수 있는 고정시설에 속하는 동산의 양도로부터 발생하는 이득 및 동 고정사업장(단독으로 또는 기업전체와 함께)이나 고정시설의 양도로부터 발생하는 이득은 타방체약국에서 과세할 수 있다.

3. 국제운수에 사용되는 선박 또는 항공기, 그러한 선박 또는 항공기의 운항에 부수되는 동산의 양도로부터 얻는 이득에 대하여는 해당 기업이 거주하는 체약국에서만 과세한다.

4. 자산이 전적으로 또는 주로 일방체약국에 위치한 부동산으로 구성된 회사의 주식의 양도로부터 발생하는 소득은 그 체약국에서 과세할 수 있다.

5. 제1항 내지 제3항에 언급된 재산 외의 재산의 양도로부터 발생하는 이득에 대하여는 그 양도인이 거주자인 체약국에서만 과세한다.

제 14 조 독립적 인적용역

1. 일방체약국의 거주자인 개인이 전문직업적 용역 또는 독립적 성격의 그 밖의 활동과 관련하여 취득하는 소득은 동 체약국에서만 과세할 수 있으나, 다음의 경우에는 타방체약국에서 과세할 수 있다.

가. 그 개인이 자신의 활동을 수행할 목적으로 타방체약국에 정규적으로 이용 가능한 고정시설을 가지고 있는 경우, 단 그 고정시설에 귀속시킬 수 있는 소득에 한하여 타방체약국에서 과세할 수 있다.

나. 그 개인이 타방체약국에서 체류하는 기간이 당해 회계연도중 도합 183일 이상인 경우, 단 타방체약국에서 수행한 활동으로부터 발생한 소득에 한하여 타방체약국에서 과세할 수 있다.

2. “전문직업적 용역”이라 함은 의사·변호사·엔지니어·건축가·치과의사 및 회계사의 독립적인 활동뿐만 아니라 특히 독립적인 학술·문학·예술·교육과 교수활동을 포함한다.

제 15 조
종속적 인격용역

1. 제16조 및 제18조 내지 제21조의 규정에 따를 것을 조건으로, 일방체약국의 거주자가 고용과 관련하여 취득하는 급여·임금 및 그 밖의 유사한 보수에 대하여는 그 고용이 타방체약국에서 수행되지 아니하는 한 일방체약국에서만 과세한다. 만약 고용이 타방체약국 안에서 수행되는 경우에는, 그 고용으로부터 발생하는 보수에 대하여는 타방체약국에서 과세할 수 있다.

2. 제1항의 규정에 불구하고, 타방체약국 안에서 수행한 고용과 관련하여 일방체약국의 거주자가 취득하는 보수에 대하여는 다음의 경우 일방체약국에서만 과세한다.

가. 수취인이 당해 회계연도에 개시하거나 종료하는 12월 중 총 183일을 초과하지 아니하는 단일기간 또는 통산한 기간동안 타방체약국에 체류하고,

나. 그 보수가 타방체약국의 거주자가 아닌 고용주에 의하여 또는 그를 대신하여 지급되며,

다. 그 보수가 고용주가 타방체약국 안에 가지고 있는 고정사업장 또는 고정시설에 의하여 부담되지 아니하는 경우

3. 제1항 및 제2항의 규정에 불구하고, 일방체약국 기업에 의한 국제운수에 사용되는 선박이나 항공기에 탑승하여 수행되는 고용과 관련하여 발생하는 보수에 대하여는 동 체약국에서만 과세할 수 있다.

제 16 조
이사의 보수

1. 일방체약국의 거주자가 타방체약국의 거주자인 법인의 이사회 구성원 자격으로 취득하는 이사의 보수 및 그 밖의 유사한 지급금에 대하여는 타방체약국에서 과세할 수 있다.

2. 일방체약국의 거주자가 타방체약국의 거주자인 법인의 최고경영자의 자격으로 취득하는 급여, 임금 및 그 밖의 유사한 보수에 대하여는 타방체약국에서 과세할 수 있다.

제 17 조 예능인 및 체육인

1. 제14조 및 제15조의 규정에도 불구하고, 일방체약국의 거주자가 연극·영화·라디오 또는 텔레비전의 연예인이나 음악가와 같은 예능인 또는 체육인으로서 타방체약국에서 수행하는 개인적 활동으로부터 취득하는 소득에 대하여는 타방체약국에서 과세할 수 있다.

2. 연예인 또는 체육인이 그 자격으로 수행한 인적활동에 관한 소득이 그 예능인 또는 체육인 자신이 아닌 타인에게 귀속되는 경우, 제7조·제14조 및 제15조의 규정에 불구하고, 동 소득에 대하여는 그 예능인 또는 체육인의 활동이 수행되는 체약국에서 과세할 수 있다.

3. 제1항 및 제2항의 규정에도 불구하고 일방체약국의 거주자인 예능인 또는 체육인이 양 체약국 정부간 합의되는 문화교류 특별프로그램에 따라서 수행된 활동으로부터 취득하는 소득은 타방체약국으로부터 조세가 면제된다.

제 18 조 연금 및 보험연금

1. 제19조제2항의 규정에 따를 것을 조건으로, 일방체약국의 거주자에게 과거의 고용의 대가로서 지급되는 연금, 보험연금 및 그 밖의 유사한 지급금에 대하여는 일방체약국에서만 과세할 수 있다.

2. “보험연금”이라 함은 금전이나 금전적 가치가 있는 적정하고도 충분한 대가에 상응하는 지급의무에 따라 일생동안 또는 특정한 또는 확정 가능한 기간동안 소정의 시기에 정기적으로 지급될 수 있는 일정금액을 말한다.

제 19 조

정부 용역

1. 가. 일방체약국이나 그 정치적 하부조직 또는 지방자치단체에 제공하는 용역과 관련하여 일방체약국 또는 그의 정치적 하부조직 또는 지방자치단체가 개인에게 지급하는 연금을 제외한 급료·임금 및 그 밖의 유사한 보수에 대하여는 일방체약국에서만 과세한다.
나. 그러나 그 용역이 타방체약국에서 제공되고 그 개인이 다음에 해당하는 타방체약국의 거주자인 경우, 그러한 급료·임금 및 유사한 보수에 대하여는 타방체약국에서만 과세한다.
 - (1) 타방체약국의 국민인 자
 - (2) 단지 그 용역의 제공만을 목적으로 타방체약국의 거주자가 되지 아니한 자

2. 가. 일방체약국이나 그 정치적 하부조직 또는 지방자치단체에게 제공되는 용역과 관련하여 일방체약국이나 그 정치적 하부조직 또는 지방자치단체가 지급하거나 조성한 기금으로부터 개인에게 지급하는 연금에 대하여는 일방체약국에서만 과세한다.
나. 그러나 개인이 타방체약국의 거주자이며 국민인 경우, 그러한 연금에 대하여는 타방체약국에서만 과세한다.

3. 일방체약국이나 그 정치적 하부조직 또는 지방자치단체에 의하여 수행되는 사업과 관련하여 제공되는 용역에 대한 급료, 임금 및 그 밖의 유사한 보수 그리고 연금에 대하여는 제15조 내지 제18조의 규정을 적용한다.

4. 제1항 내지 제3항의 규정은 타방체약국의 정부기관, 중앙은행 및 양 체약국의 권한있는 당국간에 수시로 합의되는 타방체약국 정부가 전적으로 소유하는 그 밖의 은행에 의하여 지불되는 급료, 임금 및 그 밖의 유사한 보수 또는 연금에 대하여도 적용한다.

제 20 조 학 생

타방체약국의 거주자이거나 일방체약국을 방문하기 직전에 타방체약국의 거주자이었으며, 단지 교육 또는 훈련만을 목적으로 일방체약국에 체재하는 학생 또는 훈련생이 자신의 생계유지·교육 또는 훈련의 목적으로 받는 지급금에 대하여는, 그러한 지급금이 일방체약국의 국의원천으로부터 발생하는 한 일방체약국에서 과세하지 아니한다.

제 21 조 교수 및 교사

1. 타방체약국의 거주자이거나 일방체약국 방문 직전에 타방체약국의 거주자이었으면서, 일방체약국에 의하여 비영리기관으로 인정된 종합대학, 단과대학, 학교 또는 그 밖의 교육기관에서 강의나 연구만을 목적으로 타방체약국을 방문하는 개인은 그러한 목적으로 방문한 첫 번째 날부터 2년이 초과하지 아니하는 기간동안 강의나 연구 활동으로 받는 보수에 대하여 타방체약국의 조세로부터 면제된다.

2. 제1항의 규정은 연구가 공익이 아닌 주로 특정인의 사적 이익을 위하여 수행된 경우 이러한 연구로부터 발생한 소득에는 적용되지 아니한다.

제 22 조 그 밖의 소득

1. 이 협약의 앞 조문에서 명시되지 아니한 일방체약국 거주자의 소득항목에 대하여는 일방체약국에서만 과세하되 그러한 소득이 타방체약국 안의 원천으로부터 발생한 경우에는 타방체약국에서도 과세될 수 있다.

2. 제1항의 규정은, 일방체약국의 거주자인 소득의 수취인이 타방체약국 안에 소재하는 고정사업장을 통하여 그곳에서 사업을 영위하거나, 동 타방체약국 안에 소재하는 고정시설을 통하여 독립적 인적용역을 수행하고 또한 그 소득의 지급원인이 되는 권리 또는 재산이 그러한 고정사업장 또는 고정시설과 실질적으로 관련되는 경우, 제6조제2항에 규정된 부동산소득 외의 소득에 대하여는 적용되지 아니한다. 그러한 경우에는 사안에 따라 제7조 또는 제14조의 규정이 적용된다.

제 23 조

이중과세의 회피

1. 한국의 경우

한국 외의 국가에서 납부하는 조세에 대한 한국 조세의 세액공제에 관한 한국 세법의 규정에 따를 것을 조건으로 (이 항의 일반적인 원칙에는 영향을 미치지 아니한다), 한국의 거주자가 이 협약의 규정에 의하여 요르단의 법에 따라 요르단에서 과세되는 소득을 취득하는 경우, 당해 소득과 관련하여 납부할 요르단의 조세는 동 거주자에게 부과되는 한국의 조세로부터 공제가 허용된다. 그러나 공제금액은 당해 소득에 대하여 세액 공제 전에 산출된 한국의 조세액을 초과하지 아니한다.

2. 요르단의 경우

요르단의 거주자가 이 협약의 규정에 의하여 한국에서 과세되는 소득을 취득하는 경우 요르단은 그 거주자의 소득에 대한 조세로부터 한국에 납부하는 소득세액과 동등한 세액공제를 허용한다. 그러나 공제금액은 당해 소득에 대한 세액 공제전에 산출된 조세액을 초과하지 아니한다.

3. 가. 일방체약국의 법에 따라 이 협약의 대상조세가 제한된 기간동안 특별투자유인조치에 의하여 면제되거나 경감될 경우, 이 협약에 따라 납부가능하나 면제 또는 경감된 조세는 제1항의 목적상 납부된 것으로 본다.

나. 제3항의 규정은 이 협약이 발효하는 최초 10년간 적용되며 양 체약국의 권한있는 당국은 이 기간의 연장 여부를 결정하기 위하여 상호 협의할 수 있다.

제 24 조

무 차 별

1. 일방체약국의 국민은 타방체약국에서 특히 거주와 관련하여 동일한 상황에 있는 타방체약국의 국민이 부담하거나 부담할 수 있는 조세 또는 관련 의무와 다르거나 그보다 더 과중한 조세 또는 관련 의무를 부담하지 아니한다. 이 규정은 제1조에도 불구하고 일방 또는 양 체약국의 거주자가 아닌 인에게도 적용한다.

2. 일방체약국의 기업이 타방체약국 안에 가지고 있는 고정사업장 또는 고정시설에 대한 조세는 동일한 활동을 수행하는 타방체약국의 기업에 대하여 부과되는 조세보다 불리하게 부과되지 아니한다. 이 규정은 일방체약국이 시민으로서의 지위 또는 가족부양 책임으로 인하여 자국의 거주자에게 부여하는 조세 목적상의 인적공제·감면 및 경감을 타방체약국의 거주자에게 부여하여야 할 의무를 일방체약국에 대하여 부과하는 것으로 해석되지 아니한다.

3. 제9조제1항, 제11조제7항 또는 제12조제4항의 규정이 적용되는 경우를 제외하고 일방체약국의 기업이 타방체약국의 거주자에게 지급하는 이자·사용료 및 그 밖의 지급금은 동 기업의 과세이윤을 결정하는 목적상 동 이자·사용료 및 그 밖의 지급금이 일방체약국의 거주자에게 지급되었을 때와 동일한 조건으로 공제된다.

4. 일방체약국 기업의 자본의 전부 또는 일부가 1인 또는 그 이상의 타방체약국 거주자에 의하여 직접 또는 간접으로 소유 또는 지배될 경우, 그 기업은 일방체약국 안에서 그와 유사한 일방체약국의 기업이 부담하거나 부담할 수 있는 조세 또는 관련 의무와 다르거나 그보다 더 과중한 조세 또는 관련 의무를 부담하지 아니한다.

5. 제2조의 규정에도 불구하고 이 조의 규정은 모든 종류 및 명칭의 조세에 대하여 적용된다

제 25 조 상호합의절차

1. 어느 인이 일방 또는 양 체약국의 조치가 자신에 대하여 이 협약의 규정에 부합하지 아니하는 과세상의 결과를 초래하거나 초래할 것이라고 생각하는 경우, 그는 이러한 체약국의 국내법이 규정한 구제수단에 관계없이, 그가 거주자인 체약국의 권한있는 당국에, 또는 동 사안이 제24조제1항에 해당되는 경우에는 그가 국민인 체약국의 권한있는 당국에 그의 사안을 제기할 수 있다. 동 사안은 이 협약의 규정에 부합하지 아니하는 과세상의 결과를 초래하는 조치의 최초 통보일로부터 3년 이내에 제기되어야 한다.

2. 권한있는 당국은 동 이의가 정당하다고 인정하고 스스로 만족한 해결에 도달할 수 없는 경우, 이 협약에 부합되지 아니하는 과세를 회피하기 위하여 타방체약국의 권한있는 당국과 상호합의에 의하여 그 사안을 해결하도록 노력한다. 도달된 합의사항은 체약국의 국내법에 따른 시한에도 불구하고 이행된다.

3. 양 체약국의 권한있는 당국은 이 협약의 해석 또는 적용상 발생하는 어려움 또는 의문을 상호 합의에 의하여 해결하도록 노력한다. 양 당국은 또한 이 협약에 규정되지 아니한 경우에 있어서의 이중과세의 회피를 위하여도 상호 협의할 수 있다.

4. 양 체약국의 권한있는 당국은 전항상의 합의에 도달하기 위한 목적으로 상호 직접적으로 통신할 수 있다.

제 26 조 정보 교환

1. 양 체약국의 권한있는 당국은 이 협약에 반하지 아니하는 한, 이 협약의 규정 또는 이 협약의 대상조세에 관한 당해 체약국의 국내법의 여러 규정의 시행에 필요한 정보를 교환한다. 정보의 교환은 제1조에 의하여 제한되지 아니한다. 일방체약국이 입수하게 되는 정보는 동 체약국의 국내법 하에서 입수하게 되는 정보와 동일하게 비밀로 취급되며, 이 협약의 적용을 받는 조세의 부과·

정수 또는 그와 관련된 강제집행 또는 소추나 불복신청의 결정에 관련되는 인 또는 당국(사법·행정기관을 포함한다)에 대하여만 공개된다. 그러한 인 또는 당국은 그러한 목적을 위하여서만 정보를 사용하여야 한다. 그들은 공개 법정 절차 또는 사법적 결정과정에 정보를 공개할 수 있다.

2. 어떠한 경우에도 제1항의 규정은 일방체약국에 다음의 의무를 부과하는 것으로 해석되지 아니한다.

- 가. 일방 또는 타방체약국의 법률 및 행정관행과 모순되는 행정조치의 시행
- 나. 일방 또는 타방체약국의 법률 하에서 또는 정상적인 행정과정에서 입수할 수 없는 정보의 제공
- 다. 거래·사업·산업·상업 또는 직업상의 비밀 또는 거래과정을 공개하는 정보 제공 또는 공개하는 것이 공공정책(공공질서)에 위배되는 정보 제공

제 27 조

외교관 및 영사관원

이 협약의 어떠한 규정도 국제법의 일반규칙 또는 특별협정의 여러 규정에 의한 외교관 또는 영사관원의 재정상の特권에 영향을 미치지 아니한다.

제 28 조

발 효

1. 양 체약국의 정부는 이 협약의 발효를 위한 자국의 헌법적 절차가 완료되었음을 상호 통보한다.

2. 이 협약은 제1항에 언급된 나중의 통보일부부터 15일이 되는 날 발효하며 이 규정은 다음과 같은 효력을 가진다.

가. 한국에 있어서는

- (1) 원천징수되는 조세에 관하여는 이 협약이 발효하는 다음연도의 1월 1일부터 납세분
- (2) 그 밖의 조세에 관하여는 이 협약이 발효되는 다음연도의 1월 1일부터 시작되는 과세연도분

나. 요르단에 있어서는

- (1) 원천징수되는 조세에 관하여는 이 협약이 발효하는 해의 다음연도의 1월 1일부터 발생하는 소득
- (2) 그 밖의 소득에 대한 조세에 관하여는 이 협약이 발효되는 해의 다음연도의 1월 1일부터 시작되는 과세연도분

제 29 조 종 료

이 협약은 일방체약국에 의하여 종료될 때까지 효력을 가진다. 각 체약국은 이 협약이 발효한 후 5년째 연도로부터 매년 말의 6개월 이전에 외교경로를 통하여 서면으로 종료를 통보함으로써 이 협약을 종료할 수 있다. 이 경우, 이 협약은 양 체약국에 대하여 효력을 상실한다.

가. 한국에 있어서는

- (1) 원천징수되는 조세에 관하여는 통보된 해의 다음연도의 1월 1일부터 납세분
- (2) 그 밖의 조세에 관하여는 통보된 해의 다음연도의 1월 1일부터 시작되는 과세연도분

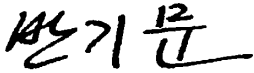
나. 요르단에 있어서는

- (1) 원천징수되는 조세에 관하여는 통보된 해의 다음연도의 1월 1일부터 발생하는 소득
- (2) 그 밖의 소득에 대한 조세에 관하여는 통보된 해의 다음연도의 1월 1일부터 시작되는 과세연도분

이상의 증거로 아래 서명자는 그들 각자의 정부로부터 정당하게 권한을 위임받아 이 협약에 서명하였다.

2004년 7월 24 일 서울에서 동등하게 정본인 한국어, 아랍어, 영어로 작성하였다. 해석상 차이가 발생하는 경우는 영어본이 우선한다.

대한민국을 위하여



요르단왕국을 위하여

